قـرائــن الحـــذف
في البنية والتركيب

دراسة تحليلية

في ضوء التراث النحوي

دكتور
مأمون عبد الحليم وجيه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مُقَدِّمَة

الحذف سنة لغوية، تلجأ لغة العرب إليها رغبة في التخفيف، و طلباً للاختصار والإيجاز متى دل على المحذوف دليل، فلا حذف بغير دليل، فإذا سطع الدليل فالعرب -كما يقول ابن جني- تحذف "الجملة و المفرد، والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه و إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" [1].

والقرائن الدالة على المحذوف كثيرة متنوعة، والأخذ بمقتضياتها جزء من عبقرية اللغة، وفلسفتها، ولذا حُذِفَ كل معلوم ، طلباً للخفة والاختصار والإيجاز إلا إذا أدى الحذف إلى خلل في الدلالة أو التركيب، وخضوعاً لتلك الفلسفة، أطلقت اللغة عنان الحذف متى دلت القرائن على المحذوف وعينته فإذا استوي الذكر، مع الحذف يصبح الحذف اختيارياً "optional"، وعندئذ تميل كفة الرجحان إلى الحذف لتميزه بالاختصار، وقد أشار إلي ذلك ابن مالك بقوله:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا [2]

وقد يكون الحذف إجبارياً "obligatory" إذا كان الحذف شرطاً لإصلاح التركيب، وإقامته كالحذف للتخلص من التقاء الساكنين أو إذا كان في السياق ما يغني عن المحذوف، وينوب عنه ويقوم مقامه من بدل أو مرادف أو عوض، عندئذٍ يعد إظهار المحذوف ضرباً من التكرار والإطناب غير المطلوب.

ونظرا لأهمية هذه القرائن في تشكيل البنية والتركيب، ورسم ملامح الدلالة وتحديدها شرعت في هذا البحث الموسوم بـ:

قرائن الحذف في البنية والتركيب

دراسة في ضوء التراث النحوي

---

[1] ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، جـ٢ صـ٣٦٠، بيروت، دار الهدى للطباعة و النشر.
[2] ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، صـ١٨، القاهرة، مكتبة القاهرة، د.ت.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويهدف البحث إلى:

١) رصد وتحديد القرائن المسوغة للحذف.

٢) بيان أثر القرائن في الدلالة على المحذوف، وإبراز دورها في تشكيل التركيب العربي.

٣) دراسة أثر الحذف على شكل التركيب و دلالته.

ويستمد البحث مادته الرئيسة من كتب التراث النحوي، ابتداء من سيبويه ت ١٨١ هـ، وانتهاء بالسيوطي ت٩١١ هـ مع الاستعانة ببعض المصادر والمراجع العربية الحديثة كما يتبين من حواشي البحث وقائمة مراجعه.

يعتمد هذا البحث على منهج وصفي يهتم باستقراء الظاهرة محل البحث، ورصد أنماطها، ويتكأ في التحليل على المنهج التحويلي، ويأتي تصميم البحث على هذا النحو:

١) **المقدمة**

٢) **الفصل الأول : قرائن السياق اللغوي**

أولا: وجود ما يفسر المحذوف

ثانيا: وجود ما ينوب عن المحذوف

ثالثا: الحمل على المعنى و المقابل والنظير

رابعا: التعويض عن المحذوف

خامسا: مقتضيات العوارض

سابعا: وجود ما يسد مسد المحذوف

سادسا: سبق الذكر

ثامنا: التخلص من التقاء الساكنين

٣) **الفصل الثاني: قرائن سياق الحال و المقام**

أولا: قرائن الحس و المشاهدة.

ثانيا: قرائن العلم و المعرفة السابقة.

ثالثا: قرائن العرف والعادة.

رابعا: قرائن الملاحظة و الاستقصاء.

٤) **الخاتمة**

٥) **قائمة المصادر و المراجع**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول: قرائن السياق اللغوي

قرائن السياق اللغوي هي القرائن التي تنطق بها لغة النص، وسياقات تراكيبه ،وتشير إليها مقتضيات التركيب ودلالاتها، ويمكن تتبع أهم القرائن الدالة على الحذف ورصد أدوارها كما يأتي:

أولاً: وجود ما يفسر المحذوف

تحذف بعض المكونات النحوية حذفاً إجبارياً حال وجود مفسر لها في التركيب، يغني عنها، وتأبى سلاسة التركيب، وسلامته اجتماعها فرارا من التكرار، واكتفاء بدلالة المفسر رغبة في الاختصار، وللمحذوف صور مختلفة قد يكون كلمة أو فعلاً أو جملة، وهاك بعض صور هذا الحذف:

أ) حذف الجملة:

كقولهم في باب الاشتغال: زيداً ضربته

فـ"زيدا" تمثل بنية سطحية "surface structure" لجملة فعلية، لأن "زيداً" منصوب، ولا بد له من ناصب، والفعل بعده مشغول بالعمل في ضميره، ومن ثم لا يصلح هذا الفعل للتعدي إلى لفظ زيد و ضميره في آن واحد، ولكنه أصبح بمثابة المفسر المغني عن ذكر الفعل الناصب لزيد، لأنه هو هو، والتقدير ضربت زيداً ضربته، ويمكن توضيح البنية العميقة "Deep structure" لهذا التركيب- حسب تحليل القدماء والمحدثين التحويليين - على هذا النحو:[1]

---

[1] تستخدم بعض الرموز في التحليل على هذا النحو:
ك =الكلام أي: الجملة المفيدة التامة، فالكلام هو كل تركيب ينعقد به معنى تام مستقل يحسن السكوت عليه سواء تكون هذا التركيب من جملة إسنادية واحدة أو أكثر.
ج = جملة وهي كل تركيب تكتمل فيه أركان الإسناد تحقيقا أو تقديرا بصرف النظر عن تمام المعنى أو نقصه،فهي تتكون من: مسند + مسند إليه + (فضلة)
ج ف = جملة فعلية، ج س = جملة اسمية، مس = مسند، مس إ = مسند إليه، فض = فضلة، م ف = مركب فعلي،
م س = مركب اسمي، م ش = مركب شبه جملة، ف = فعل، س =اسم، أد = أداة، م ح = مركب حرفي، ح = حرف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

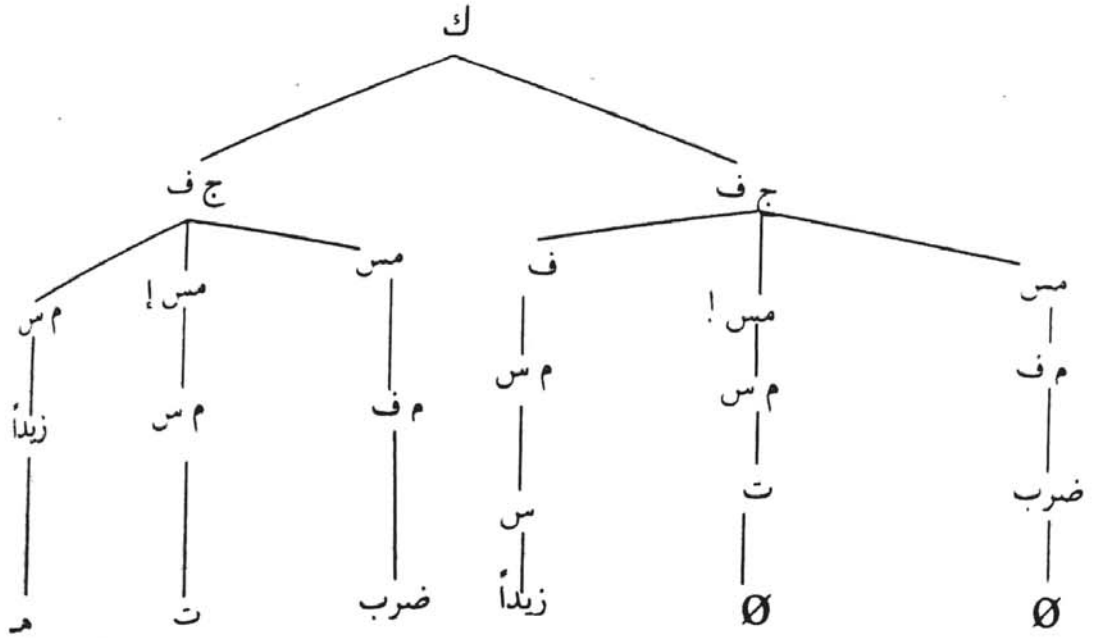

فحذفت جملة "ضربت" من البنية العميقة، وبقي المفعول به "زيداً" في البنية السطحية ممثلا لجملته المحذوفة، اتكاءً على وجود المفسر الدال على المحذوف: وهو جملة "ضربته". ولذا يقول ابن جني "فلما أضمرت ضربت" فسرته بقولك ضربته" [1]

وشبيه بذلك قول النبي ﷺ : "ما أسر عبد سريرة إلا ألبسه الله رداءها إن خيراً فخير وإن شراً فشر"[2]، فقوله "إن خيراً فخير" بنية سطحية لجملة فعلية شرطية، تتكون في بنيتها العميقة من جميلتين أو عبارتين خضعتا للحذف"Deletion" وكذلك "إن شرا فشر" ويمكن توضيح ذلك بهذا المشجر

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٣٧٩.

٢) المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي، جـ٥ صـ٤١٩، بيروت، دار المعرفه، الطبعه الثانيه، ١٩٧٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

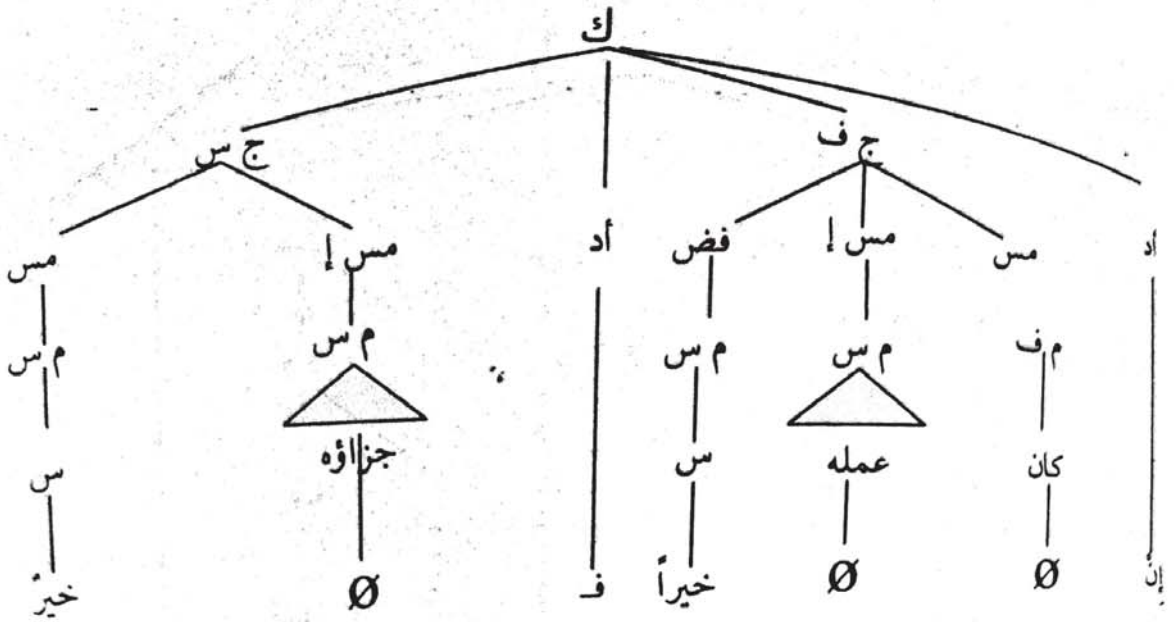

حيث حذفت جملة "كان عمله"، وبقي الخبر "خيراً" ممثلا لها، وحذف المبتدأ "جزاؤه" من جملة الجواب وبقي الخبر "خير" ممثلا لهذه الجملة.

وحذف كان واسمها بعد إن ولو الشرطية معهود مشهور وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

ويحـــذفونها ويبقـــون الخـــبر وبعـــد إن ولـــو كـــثيرا ذا اشـــتهر[1]

ومن قبيل حذف الجملة اتكاء على ما يفسرها واكتفاء به قولك مستفهما: أزيداً ضربته؟ بحذف الجملة بعد همزة الاستفهام والتقدير: أضربت زيداً ضربته؟

٢) حذف كلمة

ومن ذلك حذف الفعل وحده اكتفاء بدلالة مفسره، ومن ثم يكون الحذف إجباريا إن كان المفسر بنفس الألفاظ منعا للتكرار كما هو الشأن في قوله تعالى:

﴿إذا السماء انشقت﴾ [2]

وعليه يمكن تحليل الآية على هذا النحو:

---

١) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص١٩.
٢) سورة الانشقاق، آية ١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التاء، وجعل ذلك دليلاً على البدل"[1]. الواقع رغبة في التخفيف "لأن بعض العرب كما قال المازني يكره الجمع بين حرفي إطباق ويبدل من الضاد أقرب حرف إليها وهو اللام"[2].

يلاحظ هنا أن الحرف النائب يشغل مكان المحذوف، ويحتل موقعه المخصص داخل البنية، و ومن ثم تبدو البنية مكتملة صحيحة من الناحية الشكلية ،وكأن شيئاً لم يحدث فنيابة الحرف هنا وإن كانت من مقتضيات الشكل لتعديل وإقامة البنية فهي أيضاً تقوم بوظيفة تطريزية تجميلية يسميها النحاة "إصلاح اللفظ"[3].

ب) النيابة في التراكيب

يقع الإحلال والاستبدال ونيابة عنصر عن آخر على مستوى التركيب أيضا و يكون النائب حرفاً أو اسماً أو جملة، أو شبه جملة ، وهاك بعض صور النيابة التركيبية:

١) نيابة المصدر عن الجملة:

وأكثر ما يقع ذلك في الأمر و النهي، نحو: ضرباً زيداً، وقياماً لا قعوداً

حيث ذهب النحاة إلى أن عامل المصدر هنا محذوف حذفاً واجباً، نظراً لنيابة المصدر عنه حتى صار بدلاً من اللفظ بالفعل، والأصل المقدر: اضرب ضرباً زيداً

فحذف الفعل وفاعله، وحلّ المصدر محلهما، وأغنى عنهما، وقام بعمل الفعل فنصب زيداً،

وتقدير الجملة الثانية: قم قياماً لا تقعد قعوداً

فحذفت الجملتين "قم"، و" تقعد" وحل محلهما وناب عنهما المصدران، قياما وقعودا.

فنيابة المصدر في هذه الأمثلة وأشباهها، دالة على المحذوف مغنية عنه، لأنها صارت بدلاً منه، ولذا لا يجتمعان، لأنه لا يصح الجمع بين البدل والمبدل منه، ومن ثم نصّ النحاة على أن عامل المصدر في مثل هذه التراكيب محذوف حذفاً واجباً "obligatory".

---

١) ابن جني: الخصائص جـ١ صـ٢٦٣.
٢) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، و معه شرح شواهد العيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، جـ٤ صـ٣٩٣، القاهرة، المكتبة التوفيقية.
٣) انظر: ابن جني: الخصائص جـ١ صـ٣١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثلما ينوب المصدر المنصوب عن الجملة الفعلية كثيراً في الأمر و النهي، فإنه ينوب أيضا عنها في الخبر و الاستفهام نحو:

ما زيد إلا سيراً، وهل أنت إلا ركضا

والتقدير إلا يسير سيراً، وإلا تركض ركضاً، فحل المصدر محل الفعل وناب عنه في الخبر والاستفهام، وقد علق سيبويه على أشباه الأمثلة السابقة قائلاً "هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر.....فكأنه قال في هذا كله ما أنت إلا تفعل فعلاً، وما أنت إلا تفعل الفعل لكنهم حذفوا الفعل لم ذكرت لك، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلته في الأمر والنهي، لأن الفعل يقع هنا، كما يقع فيها وإن كان الأمر والنهي أقوى لأنهما لا يكونان بغير فعل"[1].

وصور نيابة المصدر المنصوب عن عامله.كثيرة متعددة مفصلة في مظانها في كتب النحو، وهي مما يكاد يجمع النحاة عليه ولا يختلفون فيه.

٢) نيابة المفعول به عن الفاعل:

قد يحذف الفاعل لغرض ما، كالعلم به أو الجهل به أو إرادة تحقيره وغير ذلك، وعندئذٍ يحل أحد مكونات التركيب محله حتى تستوفي الجملة مستحقات الشكل، فإن وجد المفعول به فهو مقدم في النيابة على غيره كالمصدر وشبه الجملة، نحو: ضرب زيدٌ

والأصل: ضرب فلانٌ زيداً

فلما حذف الفاعل، حلّ محله مفعوله وناب عنه وأخذ صورته واكتسى عباءته، واستحق رفعا يقتضيه الموقع بدلاً من نصبٍ يقتضيه الأصل، ولا يجوز الجمع بين الفاعل والمفعول به بعد فعل مبني للمجهول، ومن ثم فنيابة المفعول هنا قرينة من القرائن الدالة على المحذوف، ولذا ساغ الحذف نظراً لوجود ما يشير إلى المحذوف ويحل محله، ويملأ الفراغ بعده كي يستقيم شكل التركيب وفق قواعد المنطق النحوي.

[1] سيبويه: الكتاب، جـ١ صـ٢٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣) نيابة الظرف أو الجار والمجرور عن الفعل

لا بد للظرف، أو الجار والمجرور من متعلق، والأصل تعلق شبه الجملة بالفعل أو ما يشبهه أو ما فيه رائحته وقد يحذف هذا الفعل وعندئذٍ ينوب شبه الجملة عنه ويقع موقعه نحو:

نام الذي في الدار

حيث يرى النحاة أن شبه الجملة هنا متعلق بفعل محذوف والتقدير:

نام الذي استقر في الدار

والجملة من الفعل و متعلقاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ولا بد أن يكون المحذوف في مثل هذه التراكيب "فعلاً" وإلا فقد الارتباط في جملة الصلة، فضمير الفاعل المستتر في استقر هو العائد الذي يربط الموصول بصلته وفقده يضر بالمعنى ويفسد التركيب ومن ثم وجب تقدير المحذوف فعلا، سوغ حذفَه نيابةُ متعلَّقِه عنه، وهي نيابة شبيهة بنيابة التابع عن المتبوع نظراً لشدة ارتباط شبه الجملة بالفعل وأما كون المحذوف فعلاً في نحو:

زيد في الدار

فمحل جدل بين النحاة، لأن منهم من يقدر الخبر جملة فعلية تقديرها استقر في الدار ثم حذف الفعل وناب عنه شبه الجملة، ومنهم من يقدرها مفرداً، والتقدير زيد مستقر في الدار ثم حذف اسم الفاعل "مستقر" وناب عنه شبه الجملة وحل.. محله، فنيابة شبه الجملة هنا قرينة من القرائن التي تشير إلى المحذوف، بل وتحل محله وتنهض بوظائفه.

٤) نيابة الصفة عن الموصوف المحذوف

الصفة تقدم إضافة هامة لإبراز المعنى وتحديده لأن الوصف، لا يكون إلا لتخصيص أو بيان أو مدح أو ذم أو غير ذلك، ومن ثم كان حذف الموصوف استغناء بنيابة الصفة عنه مخالفاً للمنطق النحوي ولذا قلّ وقوعه[1]، بل أحياناً لا يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة جملة لما يترتب على حذفه من فساد الدلالة واختلال التركيب فلا يجوز أن تقول: وصل يدرس الأدب

---

١) انظر: ابن جني: الخصائص جـ٢ صـ٣٦٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأنت تريد: وصل رجل يدرسُ الأدبَ، لا يجوز حذف رجل هنا، استغناء بجملة الصفة بعده.

وقد علل ابن جني ضعف حذف الموصوف بعلة أمور أهمها:

١) أن حذف الموصوف يكاد القياس يحظره.

٢) أن أكثر حذف الموصوف ورد في الشعر دون النثر فهو قليل فيه.

٣) أن الوصف من مقامات الإسهاب والإطناب والبيان ومن ثم لا يليق به الحذف منعا للإلباس.

٤) هناك صفات لا يمكن حذف موصوفها، نحو: مررت برجل قام أخوه

ورغم ذلك فقد يحذف الموصوف استغناء بنيابة صفته، متى كانت القرائن ناطقة بالمحذوف ومانعة لوقوع اللبس والإبهام، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿ وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾[١]

أي ومنّا فريق دون ذلك، فحذف الموصوف وحلت محله صفتة وهي الظرف دون، "وحَذْفُ الموصوفِ مع "مِنْ" التبعيضيَّةِ يَكْثرُ كقولِهم: منا ظَعَنَ ومنَّا أقام، أي: مِنَّا فريقٌ"[٢]، ويجوز أيضا كون "دونَ" بمعنى "غير"، أي: ومِنَّا غيرُ الصالحين، وهو مبتدأٌ، وإنما فُتِحَ لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ، كقوله: "لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ"[٣] فيمَنْ نَصَبَ على أحدِ الأقوالِ، وإلى هذا نحا الأخفشُ"[٤].

ومن قبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة وهي جملة مكانه قول حكيم بن معية:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثَمْ يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

والتقدير ما في قومها أحد يفضلها في حسب فحُذِفَ الموصوفُ في كل ذلك "تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب"[٦].

---

١) سورة الجن آية ١١.

٢) السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط، جـ١٠ صـ٤٩١، دمشق، دار القلم.

٣) سورة الأنعام آية ٩٤.

٤) السمين الحلبي: الدر المصون، جـ١٠ صـ٤٩١.

٥) تيثم أي: تأثم، والميسم الجمال.

٦) سيبويه: الكتاب، جـ٢ صـ٣٤٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجملة المحذوفة وقامت به، ومن ثم أغنت عن ذكر المحذوف، ووجودها قرينة على المحذوف ودليل عليه، وتأسيساً على ذلك ذهب النحاة إلى أن "يا" تنوب في النداء عن جملة فعلية، فـ"يا عبد الله"، أصلها في تقديرهم: أدعو عبد الله، ثم حذفت جملة "أدعو" وحلت محلها "يا" وأصبحت بدلاً من اللفظ بها، وكذلك نابت "أمّا" عن جملة الشرط في نحو: أما زيد فمنطلق

والتقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذفت جملة الشرط، ونابت عنها "مهما" وأشارت إلى دلالة الشرط المرادة وصارت "مهما" دليلاً على المحذوف.

فهذه الحروف كما قال ابن جني: "نوائب عما هو أكثر منها من الجمل"[1].

ونظراً لنيابة هذه الأحرف عن محذوف اسْتُقْبِحَ حذفُهَا لما يترتب عليه من حذف الأصل، والاختصار، أو حذف النائب والمنوب عنه في آنٍ واحد.

ثالثا: الحمل على المعنى والمقابل والنظير[2]

تحذف بعض العناصر النحوية نظراً لحمل اللفظ على معنى مقابله أو نظيره، أو صورته وكأن اللغة لم تحرم أي لفظ من التمتع ببعض أحكام مقابله أو نظيره ومشابهه، ويقع ذلك على مستوى البنية و التركيب كما يتضح مما يأتي:

أ) الحذف حملا على المقابل والنظير في البنية

١) حذف همزة "أفعلَ" في المضارع

أصل المضارع من "أكرم" للمتكلمين والمخاطب والغائب هو نؤكرم، و تؤكرم، و يؤكرم إلا أنهم حذفوا هذه الهمزة في الاستعمال دون مسوغ من إعلال أو ثقل وإنما بسبب حملهم هذه الصورة على صورة المضارع المسند للمتكلم وهي أكرم وأصلها "أؤكرم" فالتقى في الأصل همزتان فحُذِفَتْ همزةُ "أفعل" للتخلص من ثقل توالي الهمزتين، وفرضت اللغة

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٢٧٤.
٢) ابن جني: الخصائص، جـ٢ ص٤١١ - ٤٣٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نفس الحكم على المضارع المسند للمتكلمين والغائب – رغم عدم توالي همزتين- طردا للباب على نسق واحد، أي أن اللغة حملت "النون"، و"التاء"، و"الياء"، من حروف المضارعة على نظيرٍ لها وهو الهمزة الدالة على المتكلم، وأعطيت نفس الحكم فحذفت همزة "أفعل" معها أيضا، حملا للنظير على النظير ولتتساوى أحرف المضارعة في الحكم.

٢) حذف واو المثال في المضارع:

تحذف فاء المثال نحو: وثب، وقف في المضارع، حملاً لنون المضارعة، وتائها وهمزتها على الياء التي يلزمها الحذف تخلصاً من الثقل فتقول.:نثب ونقف و لا يجوز نوقف، وأوقف، وتوقف بل نقف، وتقف، وأقف حملا على يقف، وأصلها يوقف.

ب) الحذف حملا على المعنى والمقابل والنظير في التراكيب

١) حذف تاء التأنيث حملا للتأنيث على التذكير

تحذف تاء التأنيث من المؤنث حملا له على معنى المذكر أي حملا له على نظيره، أو الأصل عند من يعد التذكير أصلا للتأنيث ومن ذلك قوله تعالى:

﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [١]

فأحكام التركيب طبقا لظاهر السياق تقتضي تأنيث الفعل والقياس جاءته، إلا أنه حذف تاء التأنيث من الفعل حملا لـ "موعظة" على معنى واعظ[٢].

وسهل ذلك الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول مما أدى إلى ابتعاد لفظ المؤنث قليلاً عن لفظ الفعل، وفي التنزيل أيضا:

﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [٣]

بتأنيث الفعل، على الأصل، ولذا علق الفخر الرازي على التأنيث والتذكير في الآيتين قائلا: "التأنيث هو الأصل، والتذكير يحسن سيما إذا وقع فاصل بين الفعل والفاعل"[٤] وقد

---

١) سورة البقرة آية ٢٧٥.
٢) انظر: ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٤٢١.
٣) سورة يونس، آية ٥٧.
٤) الفخر الرازي: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتح الغيب، جـ١٠ صـ١٨٤، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يكون منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]

حيث حُذِفَتْ تاء التأنيث من قريب حملاً لـ"رحمة" على معنى المطر أو الخير، وسهل ذلك وسَوَّغَهُ استخدام "فعيل" مع المذكر والمؤنث بصورة واحدة. وذكر النسفي أن تذكير "قريب" على تأويل الرحمة بالرحم، أو الترحم، أو لأنه صفة موصوف محذوف، أي: شيء قريب، أو على تشبيهه بفعيل الذي هو بمعنى مفعول، أو لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي، أو للإضافة إلى المذكر"[2]، ومن هذا القبيل قول عامر بن جوين الطائي:

فـــلا مُزْنـــةٌ ودَقَـــتْ وَدْقَهـــا ولا أَرضَ أَبْقَـــلَ إِبْقالَهـــا

فالأصل ولا أرض أبقلت، فحذف تاء التأنيث حملاً لـ"أرض" على معنى موضع. و ذكر الرضي أن الضرورة الشعرية ألجأت الشاعر إلى "تأويل الأرض بالمكان، وإنما لزمت العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا، وكونه كجزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل"[3]

رابعاً: التعويض

التعويض أحد القرائن الدالة على الحذف المسوغة لإتمامه اكتفاءً بدلالة العوض على المحذوف، ويقع ذلك على مستوى البناء، والتركيب.

أ) التعويض عن المحذوف في البنية.

١) التعويض بالتاء عن حذف ياء "تفعيل" وألف "إفعل"

"فَعَّلَ" الثلاثي المضعف العين نحو "أدّب" يأتي مصدره على "تفعيل" فيقال "تأديب"، وقياس ذلك أن الفعل "ربّى" مصدره تَرْبِيْيٌ" فلما استثقلوا تتابع الياءات، حذف "ياء" تفعيل اكتفاء عنها بـ"التاء" التي اجتلب في آخر المصدر عوضاً عن المحذوف ودلالة عليه، فقالوا تربية.

٢) التعويض بالتاء عن حذف عين المصدر المصاغ من الثلاثي الأجوف على "إفعل"

---

١) سورة الأعراف، آية ٥٦.

٢) النسفي: تفسير النسفي، تحقيق مروان الشعار، جـ٣ صـ٨٤، بيروت، دار النفائس، ٢٠٠٥.

٣) الرضي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جـ٣ صـ٣٤٢، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذا كان الفعل على أَفْعَلَ فمصدره على إفعال نحو أقسمَ وإقسام، وقياس ذلك أن الفعل: "أقوم" مصدره : إقْوَام

فلما استثقلت الحركة على الواو، أُعِلَّتْ بنقل حركتها إلى ما قبلها، وعندئذ قلبت "الواو" "ياءً" نظراً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها بعد النقل، ولا حاجة إلى ذكر الخطوة الأخيرة رغم نص بعض النحاة عليها[1]،إذ يكفي لوقوع الإعلال بالحذف التقاءُ الساكنين ، وهو "الواو" بعد نقل حركتها، وألف صيغة إفعل مما يوجب حذف "الواو" تخلصا من التقاء الساكنين، واختصت بالحذف لكونها محلا للتغيير و الإعلال، وحذف محل النقل أولى، أو قيل كما ذكر النحاة ألفاً فالتقى ساكنان وعندئذ حُذِفَ أحدهما وعوض عنه بالتاء آخر الكلمة فقبل إقامة، والمحذوف عين الكلمة أو ألف الصيغة على خلاف بين النحاة وبكل قيل.

وكُتُب الصرف مترعة بالأمثلة والحالات الدالة على حذف بعض أحرف بنية الكلمة والتعويض عن المحذوف بحرف آخر وحسبنا ما أشرنا إليه.

ب) التعويض عن المحذوف في التركيب:

يمكن بيان بعض صور هذا التعويض فيما يأتي:

١) حذف الفعل والتعويض عنه بـ"ما"

ذهب النحاة في تحليل: "أمّا أنت منطلقا انطلقت معك" إلى أن أصل التركيب "أن كنت منطلقا"

ثم حذف الفعل فانفصل منه ضميره فصار التركيب: أن أنت منطلقاً

فاستُشنع دخول "أن" على الاسم، وحَذْفُ الفعلِ بلا مسوغ أو قرينة فأُتِيَ بـ"ما" عوضاً عن الفعل، ولتكون قرينة دالة عليه ومن ثم حلَّت محله، وعملت عمله، فتعين حذفه إجباريا عندئذ لوجود عوضه فصار التركيب *إنْ ما انت منطلقاً*، ثم أدغمت النون في الميم فصار:

---

١) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، جـ٢ ص٥٢٨، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٨.

٢) انظر: ابن جني: الخصائص، ج٣ ص٢٠٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمّا أنت منطلقا، وأصبح التعويض بـ"ما" قرينة دالة على حذف الفعل، ووسيلة لإصلاح اللفظ بعد الحذف بفصل "أنْ" عن مباشرة الاسم بعدها. يقول ابن جني: "فإن قلت هم ارتفع وانتصب أنت منطلقا؟ قيل بـ"ما" لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب وهذه طريقة أبى علي وجِلَّة من أصحابنا من قَبْلِه في أن الشيء إذا عاقب الشيء ولى من الأمر ما كان المحذوف يليه"[1]، ومن هذا القبيل قول العباس بن مرداس:

أَبــا خُراشــةَ، أَمَّــا أَنــتَ ذا نَفَــر! فــإنَّ قَــوْمِيَ لَــمْ تــأْكُلْهُمُ الــضَّبُعُ

و الأصل: لأن كنت ذا نفر، فحذف حرف الجر ثم حذف الفعل وحلت "ما" محله، و"وجب الحذف، لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد ظهور "كان" على أن "ما" زائدة، لا عوض، ولا يستند ذلك إلى سماع "[2]، فـ "أَنْ" كما قال سيبويه :" ضُمَّتْ إليها "ما" وهي "ما" التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء و الألف عوضا في الزنادقة و اليماني من الياء"[3] و زيادة "ما" عوضاً عن الفعل هنا محل اتفاق البصريين والكوفيين " والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها لئلا يُجْمَعَ بين العوض والمعوض"[4].

٢) حذف الفعل والتعويض عنه بـ"المصدر"

في بعض التراكيب يحذف الفعل ويعوض عنه بالمصدر، نحو "ضرباً زيداً"، تأديباً عمراً، والأصل:

اضرب زيدا وأدب عمرا

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٣٨١.
٢) الرضي: شرح الرضي على الكافية، جـ٢صـ ١٤٩.
٣) سيبويه: الكتاب، جـ١ صـ٢٩٣.
٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، ومراجعه رمضان عبد التواب، صـ٦٧، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فتحذف منهما الفعل حذفاً واجباً، استغناءً عنه بالمصدر المنصوب الذي جاء عوضا و بديلا عن الفعل المحذوف[1]، فحلَّ محله وعمل عمله وأغنى عنه. "فالعمل الآن إنما هو لهذهِ الظواهرِ المُقاماتِ مُقام الفعِل الناصبِ"[2] ونسبة العمل للمصدر في مثل هذه التراكيب هو رأي "سيبويه والجمهور لأنه صار بدلا من الفعل فورث العمل الذي كان له وصار الفعل نسيا منسيا"[3]، وذهب بعض النحاة إلى أن العمل للفعل للمقدر لا للمصدر ورجح ذلك الرضي مؤكدا أن الأولى كون "العمل للفعل على كل حال، إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه"[4]

٣) حذف "أن" الناصبة والتعويض عنها بحرف العطف

نص النحاة على أن المضارع الواقع جوابا للأمر أو النهي أو الطلب أو غير ذلك من المواطن السبعة[5] المعرفة، منصوب بأن مضمرة وجوباً، فقوله تعالى:

﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ﴾ [6]

بنيته المقدرة "لا تفتروا على الله كذباً أن يسحتكم" إلا أن هذا الأصل المفترض لم يستعمل مع خلوه من الثقل وموجبات الحذف، ورغم ذلك حذفت "أن" اكتفاء بحرف العطف الذي حل محلها وصار قرينة دالة على المحذوف وعوضا عنه، فـ"الفاء" في "فيسحتكم" عوض عن "أن" وقرينة عليها، لأن الفاء ليست حرفَ نصبٍ، وذكر ابن جني أن "أن" الناصبة المقدرة في مثل هذه التراكيب هي مما "يمكن النطق به، إلا أنه لم يستعمل، لا لثقل لكن لغير ذلك من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه .....وذلك أنهم عوضوا من "أن" الناصبة حرف العطف"[7].

---

١) المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، جـ٤ صـ١٥٧، مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.
٢) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٣٦٤.
٣) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، جـ٣ صـ٥٠، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
٤) الرضي: شرح الرضي على الكافية، جـ٣ صـ٤١١.
٥) المواطن السبعة هي: الأمر والنهي والاستفهام والنفي والدعاء والتمني والعرض.
٦) سورة طه، آية ٦١ .
٧) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٣٦٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهكذا يمكن تفسير كل مواطن النصب بـ"أن" مضمرة بعد "الواو" أو "الفاء" أو غيرها، بأنهم استساغوا حذفها نظراً لحلول العوض محلها وقيامه بوظيفة القرينة الدالة عليها.

وعليه فـ"أو" والفاء جاءتا عوضاً عن "أن" في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّما نُحاوِلُ مُلكاً أو نَموتَ فَنُعذرا

خامساً: العَوَارِض

تتأثر مكونات الجملة العربية بعوارض الإعراب والتركيب التي تلحق بمكوناتها، فتوجب حذف حرفٍ أو أكثر مما لحق به العارض، لامتناع اجتماع العارض وما يجب حذفه على ذات المحل في وقت واحد، وسأشير هنا إلى أهم العوارض المسببة للحذف على هذا النحو:

أ) الإعراب

الجزم أهم عوارض الإعراب المسببة للحذف في نهايات الكلمات حال تركيبها، فهو وسيلة تستعين بها اللغة لتحديد بعض الوظائف الشكلية والدلالية للعناصر النحوية، ويختص بالفعل المضارع، وأصل المضارع أن يكون مرفوعاً ما لم يلحق بصدره جازم أو ناصب أو يتصل بعجزه ما يوجب بناؤه، وإذا عرض الجزم على الفعل المضارع ولحق به أثر فيه على هذا النحو:

١) حذف حركة لام المضارع:

جملة يضربُ زيدٌ عمرا مصدرة بفعل مضارع مرفوع فإذا دخل عليه جازم أصبح:

لم يضربْ زيدٌ عمراً

بحذف حركة لام الفعل واستبدالها بالسكون لأن الجزم قطع وإذهاب للحركة أو ما ينوب عنها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢) حذف ما سكن قبل لام المضارع

إذا سُبِقَتْ لامُ المضارعِ بحرف ساكن نحو: "يقوْمُ" ،ثم عرض عليه الجزم ، لحقه بسبب الجزم العارض تغيران لأن صورة الفعل تصبح: لم يقوْمْ، وعندئذ يلتقي ساكنان مما يوجب حذف الساكن الأول فرارا من التقاء الساكنين الناشئ بسبب عروض الجزم، ولا يحذف الساكن الثاني لدلالته على الإعراب. فيصبح الشكل: لم يَقُمْ.

٣) حذف لام المضارع المعتل

الفعل المضارع المعتل نحو: يسعى، يرمي، يعدو، تتغير بنيته إذا طرأ عليها الجزم فتحذف لامه تقول:

لم يسعَ ، ولم يرمِ، ولم يعدُ

وعلة الحذفِ هنا راجعة لمنع اللبس، - كما ذكر سيبويه - لأن حرف العلة في آخر المضارع يسكن حال الرفع، فلو ترك ساكنا حال الجزم التبس الرفع بالجزم. يقول سيبويه " واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع" [١]

ويشترط لحذف حرف العلة في هذه الحالات أن يكون متأصلا في بنيته وليس ناشئا عن إبدال أو تخفيف نحو: يقرا بتسهيل الهمز فإنْ جُزِمَ بقيت الألفُ بلا حَذْفٌ فتقول: لم يقرا لأن الألف في الأصل همزة، يقول الصبان "واعلم أنه لا يُحْذَفُ حرف العلة إلا إذا كان متأصلاً فإن كان بدلاً من همزة كيقرا ويقري ويوضو، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسي لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن العامل أخذ مقتضاه، وإن كان قبله فهو شاذ والأكثر حينئذٍ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض" [٢]

وقد يثبت حرف العلة مع الجازم كقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتَضحكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لم تَرَى قَبْلي أسيراً يَمَانيا !

وقول الآخر:

---

١) سيبويه: الكتاب، جـ١ صـ٥.
٢) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ١ صـ١٧٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أَلَـــمْ يَأْتِيـــكَ، والأَنْبـــاءُ تَنْمِـــي بِمـــا لاقَـــتْ لَبُـــونُ بَنِـــي زِيـــادِ

هَجَـــوْتَ زَيَّـــانَ ثُـــمَّ جِئْـــتَ مُعْتَـــذِراً مِـــنْ هَجْـــوِ زَيَّـــانَ لَـــمْ تَهْجُـــوْ ولَـــمْ تُـــدَعِ

وحمل جمهور النحاة ذلك على ضرورة الشعر، وتكلف بعضهم فزعم أن حذف حرف العلة للجزم قد وقع، ثم أشبع الشاعر الحركة بعد الحذف، فالحرف الموجود ناشئ عن الإشباع، وليس الحرف الأصلي[1]، "وقل بعضهم :إنه يجوز في سعة الكلام ،و إنه لغة لبعض العرب . وخَرَّجَ عليه قراءةَ ﴿لا تخف دركا ولا تخشى﴾[2] ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾[3] "[4] وبناء على ذلك " يكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة"[5]

٤) حذف النون من آخر الأفعال الخمسة

النون علم الرفع في الأمثلة أو الأفعال الخمسة وهي:

"يفعلان – تفعلان- يفعلون – تفعلون- تفعلين"

فإذا عرض عليها عامل الجزم أو النصب حذفت نونها نحو:

﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾[6]

بحذف النون؛ لأنها نائبة عن الضمة التي هي علم للرفع و"الجزمُ في اللغة القطعُ فلذلك كانَ في الكلام حذفَ الحركةِ أو ما قامَ مقامها" ولذا حذفت النون لعروض الجزم.

ب) الترخيم :

الأصل في نداء الأسماء، ألا يحذف منها شيء فينادى الاسم بتمامه نحو: يا مالك، ومن ثم فالترخيم أحد العوارض الطارئة التي تؤثر على عجز الكلمة، مما يؤدي إلى حذف حرف أو

---

١) انظر: الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، جـ١ صـ١٧٧- ١٧٨.

٢) سورة طه آية ٧٧، الاستشهاد على قراءة يحيى بن وثّاب وحمزة بجزم تخف ورفع تخشى ولهذه " القراءة وجهان، أحدهما: أن يكون مستأنفا،وتقديره، وأنت لا تخشى،فيكون خبر مبتدأ محذوف ، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الحال، والثاني أن يكون قد أثبت الألف ليطابق بين رءوس الآي، فأشبع الفتحة فتولدت منها ألف." ابن الأنباري، أبو البركات: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، و مراجعة مصطفى السقا، جـ٢ ص ١٥٠- ١٥١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

٣) سورة يوسف آية ٩٠، قراءة قنبل "بإثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل نية الوقف وقيل شرطية والياء إشباع أو لإجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة". الصبان: حاشية الصبان جـ١ صـ١٧٨.

٤) السيوطي: همع الهوامع، جـ١ صـ١٧٦.

٥) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، جـ١ صـ١٧٧.

٦) البقرة آية ٢٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أكثر من نهايتها، إذا توافرت شروط ترخيمها، ككونها منادى علما زائدا على ثلاثة أحرف غير مضاف ولا مركب، وهي شروط متفق على بعضها ومختلف في بعضها كاختلافهم في ترخيم المضاف أو المركب تركيبا إضافيا أو مزجيا.

والترخيم حَذْفٌ قُصِدَ به تَخْفِيْفُ الكلمةِ بتقليل حروفها نظراً لكثرة استعمالها في النداء، و ما يحذف للترخيم - بناء على ما استقر عند النحاة- قد يكون حرفاً، أو حرفين، أو ثلاثة أحرف، أو كلمة، أو كلمة وحرف حال كون العلم مركبا.

فالأعلام نحو: عامر ومالك يحذف حرفها الأخير ترخيما، حيث تناديه مرخماً قائلا: يا مالُ ويا عامِ، بترك حركة ما صار آخِرا على حالها قبل الترخيم على لغة الانتظار، أو بنائه على الضم على لغة التمام.

فإن كان آخر الاسم حرفاً أصليا مسبوقاً بحرف مد زائد نحو: منصور و مسكين رخم بحذف حرفين من آخره[1]، فتقول: يا منصُ ، ويا مسكُ

فإن ختم العلم بثلاث زوائد، وكان ما قبل الآخر حرف علة نحو رجل اسمه "حولايا أو برداريا فقد أجاز الكوفيون ترخيمه بحذف زوائده الثلاث[2]، فتقول:

يا حولُ ، ويا بردرُ

أما البصريون فيرخمونه بحذف الحرف الأخير فقط.

العلم المركب تحذف منه كلمة تامة عند ترخيمه فتنادي من اسمه: "حضرموت" قائلا: يا حضرُ وتنادي المركب تركيبا إسنادياً نحو :"تأبط شراً"، قائلاً :يا تأبطُ، على مذهب الكوفيين، وإذا سميت رجلا "اثنا عشر" ناديته بحذف كلمة "عشر"، والحرف الأخير من "اثنا"[3] فتناديه قائلا يا اثن.

---

١) انظر: سيبويه: الكتاب جـ٢ صـ٢٥، ٢٦١. وابن السراج: الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي جـ١، صـ٣٥٩-٣٦٠، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦. وابن يعيش: شرح المفصل جـ٢ صـ٢١، بيروت، عالم الكتب.

٢) انظر :السيوطي: همع الهوامع، جـ٢ صـ٦٣-٦٤.

٣) انظر: سيبويه: الكتاب جـ٢ صـ٢٦٧-٢٦٨. و الرضي: شرح الرضي على الكافية جـ١صـ٤٠٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جـ) التعريف بـ"أل" والإضافة:

تعريف الكلمة "بأل" أو إضافتها للفظ آخر، يترتب عليه حتمية حذف التنوين من آخرها، فـ"رجلٌ" المنونة في قولك:

دخل رجلٌ، تصبح دخل الرجلُ، أو دخل رجلُ المبادئ

يحذف التنوين، لعروض التعريف بـ"أل"، أو الإضافة، لأن التنوين لا يجتمع معهما.

أما عدم اجتماعه مع "أل" فلأنها للتعريف، والتنوين عَلَمُ التنكيرِ، ومن ثم لا يلتقيان؛ لما يلزم من التضاد، يقول ابن جني "التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام فإن ترادف الضدان في شيء منهما كان الحكم منهما للطارئ فأزال الأول وذلك كلام التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه كرجلٌ والرجل، وغلام والغلام، وذلك أن اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادا، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام"[1].

وأما عدم اجتماعه مع الإضافة لأنه يدل على تمام الكلمة والإضافة "حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده، فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا، تعادتا وتنافتا، فلم يمكن اجتماع علامتيها، وأيضاً فإن التنوين علم التنكير، والإضافة موضوعة للتعريف وهاتان أيضاً قضيتان متناقضتان إلا أن الحكم للطارئ من العلمين وهو الإضافة"[2]، وكذلك إن عرضت "أل" أو "الإضافة" على المختوم بنون التثنية أو الجمع نحو: "صانعون"، و"بائعان" فإنهما يصبحان حال الإضافة صانعو السلام، وبائعا المسك، بحذف نون التثنية والجمع، وقد يَرِدُ في الشعر ما يخالف ذلك بإثبات النون حال الإضافة كقول الشاعر:

هُـمُ القـائلونَ الخـيرَ والآمِرونـه إذا ما خَشُوا مـن مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا

وقول الآخر:

ولم يَرْتِفـقْ والنـاس مُحْتَـضِرونُه جميعـاً وأيْـدِي الْمعْـتَفِينَ رَواهقُـه

---

1) ابن جني: الخصائص، جـ٣ صـ٦٢.
2) ابن جني: الخصائص، جـ٣ صـ٦٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن النحاة من لا يعبأ بهذين البيتين رغم رواية سيبويه لهما ويراهما شاذين و مصنوعين ، وقد علق البغدادي عليهما بقوله:" وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المتقنين يجيز مثل هذه الضرورة"[1]

د) النسب:

النسب عارض يدخل على الكلمة فيؤثر على أواخرها في حالات معينة بالحذف، وأهم ما يحذف لعارض النسب ما يلي:

أ) حذف الألف والنون: لو نسبنا إلى خراسان، وأصفهان لقلنا: خراسيّ – أصفهيّ

ب) حذف تاء التأنيث: النسب إلى مكة، وبصرة هو مكيّ، بصريّ بحذف تاء التأنيث

جـ) حذف يـــاء فعيلة: النسب إلى قبيلة، وصحيفة هو قبليٌّ، وصحفيّ

وهناك تغيرات كثيرة تطرأ على الكلمة حال النسب يمكن مراجعتها في مظانها في كتب النحو.

سادسا: سَبْقُ الذِّكْرِ

العربية لغة اختزال واختصار ما لم يكن الإطناب غرضاً مقصوداً، ومن ثم فهي تستعيض عن تكرار الذكر بالإشارة والرمز المختصر، وما الضمائر إلا صورة من صور الاختصار والاختزال في العربية، وقد تستغني اللغة عن تكرار اللفظ إذا سبق ذكره، اكتفاء بذكره السابق، لأن تقدم ذكر اللفظ قرينة دالة على مثله إن وقع بعده، ومن ثم كثر الحذف اكتفاء بدلالة سبق الذكر، وسأشير إلى بعض صور هذا الحذف فيما يأتي:

أ) حذف المبتدأ أو الخبر لسبق ذكره:

عندما يُسْأَلُ من عندك ؟ فيكون الجواب محمدٌ، بحذف الخبر، ومن ثم فكلمة محمد جملة حذف ركن منها ويمكن تحليل بنيتها العميقة أو المقدرة على هذا النحو:

---

(1) البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، جـ٤ صـ٣٦٦، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

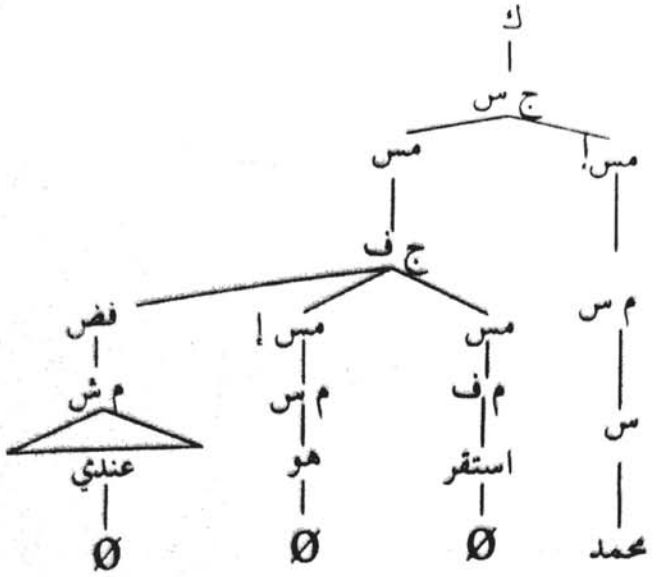

حيث حُذِفَ الخبر هنا نظراً لسبق ذكره في السؤال، فلاختصر بالحذف في الجواب والتقدير محمد عندي، وشبه الجملة "عندي" جزء من جملة فعلية على الرأي الأشهر في التحليل النحوي القديم، فهو متعلق بفعل محذوف تقديره: استقر، ومن ثم فالمحذوف في بنيته العميقة جملة فعلية، وكذلك إن سأل سائل: أين محمد؟ فالجواب عندي، أو بالدار بحذف المبتدأ، ولا مسوغ للحذف إلا سَبْقُ الذِّكْرِ، والتقدير: محمد عندي، أو محمد بالدار ويكون تحليلها هكذا:

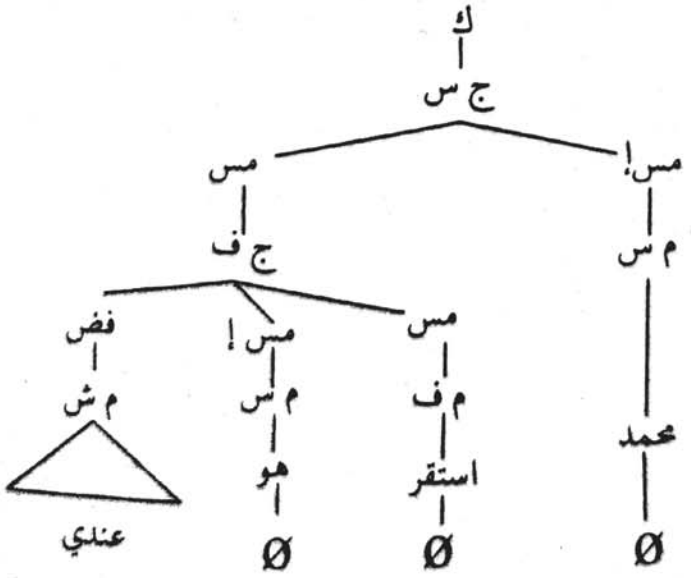

فشبه الجملة "عندي" نائب عن جملة فعلية هي الخبر في الحقيقة.

ويمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ [1]

---

1) سورة محمد آية ٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مبني على حذف المبتدأ، أو الخبر، لأنه معلوم من سَبْقِ ذكره أو معناه، والمراد على حذف المبتدأ أمرنا طاعة، والتقدير على حذف الخبر، طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما[1].

ب) حذف المعطوف لسبق الذكر:

إذا سبق ذكر المعطوف جاز حذفه، ومن قبيل ذلك قولهم : راكب الناقة طليحان والمراد راكب الناقة، والناقة طليحان، فحذف المعطوف اكتفاء بسبق ذكره. فإن قيل لم قُدِّرَ المحذوفُ معطوفاً، ولم يُقَدَّرْ مبتدأ، فالجواب أن ذلك ممتنع لأمرين: "أحدهما أن الحذف اتساع، والاتساع بابه آخر الكلام، وأوسطه، لا صدره وأوله، ألا ترى أن من اتسع بزيادة "كان" حشواً أو آخراً لا يجيز زيادتها أولاً ومن اتسع بزيادة "ما" حشواً، وغير أول لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذ من القول..... والآخر، أنه لو كان تقديره الناقة وراكب الناقة طليحان لكان قد حذف حرف العطف وبقي المعطوف به وهذا شاذ وإنما حكى أبو عثمان عن أبي زيد أكلت لحما سمكا تمرا وأنشد أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يزرع الود في فؤاد الكريم "[2]

أي وكيف أمسيت فحذف حرف العطف وترك المعطوف.ومن قبيل حذف المعطوف قوله تعالى:

﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [3]

والتقدير فضرب فانفجرت فحذف المعطوف "فضرب" لتقدم ذكره في "اضرب" قال الزمخشري "الفاء متعلقة بمحذوف ، أي فضرب فانفجرت. أو فإن ضربت فقد انفجرت ..... وهي على هذا فاء فصيحة[4] لا تقع إلا في كلام بليغ"[5]. ومثله قول عمرو بن كلثوم:

مُشَعْشَعَةً كَأَنَّ الْحُصَّ فيها ... إذا ما الماءُ خالَطَها سَخِينا

---

(1) انظر: ابن جني: الخصائص جـ٢ صـ٣٦٣.
(2) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٢٩٠.
(3) سورة البقرة آية ٦٠.
(4) سميت كذلك لأنها تفصح عن فعل محذوف.
(5) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل عبد الموجود و آخرين، جـ١ صـ٢٧٤، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أي خالطها فشربناها سخينا.

ج) حذف جواب الشرط لسبق ذكره أو ذكر ما يدل عليه

يجيز جمهور البصريين حذف جواب الشرط عند وجود ما يدل عليه ويشير إليه، كسبق ذكره، أو ذكر معناه، أو ذكر ما يدل عليه، فإن كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً مقرونا بلم، فقد ذهب جمهور البصريين إلى جواز حذف الجواب إن تقدم ما يشبهه أو ما يدل عليه[1].

وذلك نحو: أُكْرِمك إنْ أكرمتني، حيث يحللها البصريون على هذا النحو:

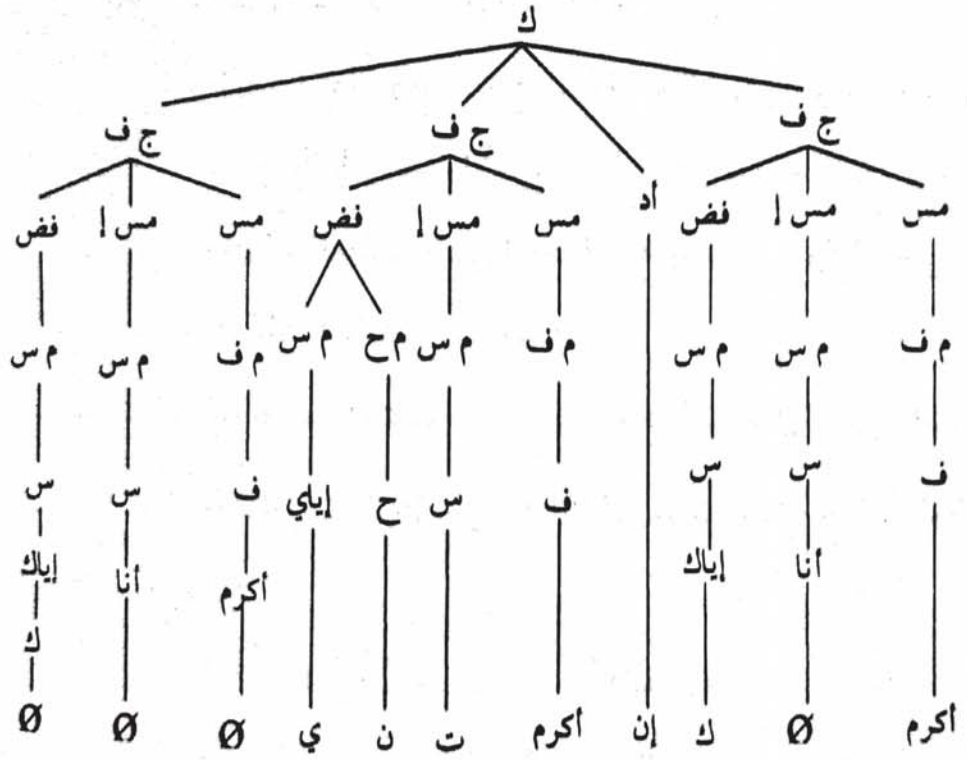

فالبنية العميقة بناء على توجيه البصريين تشير إلى أن جواب الشرط محذوف لدلالة "أكرُمك" المذكورة أولا عليه، والمحذوف هنا هو عين السابق المذكور، ومسوغ الحذف سَبْقُ ذِكْرِهِ ليس غيرُ. يقول الشاطبي "إذا وُجِدَ ما هو جوابٌ من جهة المعنى قد تقدم على الشرط فليس به، وإنما هو دليل عليه"[2].

ومن هذا القبيل قوله تعالى:

---

١)) انظر: أبا حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق رجب محمد، جـ٤ صـ١٨٧٩، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٩٩٨.

٢) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٢١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾[1]

فقد توالى في الآية شرطان الأول: إن أردت أن أنصح لكم والثاني: إن كان الله يريد أن يغويكم والجوابان محذوفان، أمّا الشرط الأول فحذف جوابه لدلالة شبيهه الذي سبق ذكره، وكأن التقدير لا ينفعكم نصحي إن أرد أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي وأما جواب الشرط الثاني فمحذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه المحذوف عليه.

وجواب الشرط في هذه المسألة من حيث المعنى مذكور معلوم وليس محذوفاً، وإنما المحذوف جواب صناعي تقتضيه الصنعة النحوية التي توجب تأخر الجواب عن الشرط عند البصريين، وقد أشار بعض القدماء إلى ذلك حيث علق ناظر الجيش على المسألة السابقة قائلا "وتقدير الجواب محذوفا لم يكن للاحتياج إليه للاستغناء عنه بذكر ما دل عليه قبل الشرط بل إنما هو من أجل الصناعة النحوية ، لأنه قد تقرر أن الشرط لا بد له من جواب ، وأن الجواب شأنه أن يذكر بعد الشرط"[2].

ومذهب الكوفيين وأبي زيد والمبرد أن شبيه الجواب المتقدم هو الجواب، ولا حاجة إلى تقدير محذوف، ولا مانع عندهم من تقدم الجواب على الشرط.[3] و توجيه الكوفيين والمبرد وأبي زيد أقرب إلى الواقع اللغوي وعليه يكون تحليل التركيب السابق على هذا النحو:

---

١) سورة هود آية ٣٤.
٢) ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي فاخر و آخرين، جـ٩ صـ٤٣٩٤، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
٣) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، جـ٤ صـ١٨٧٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

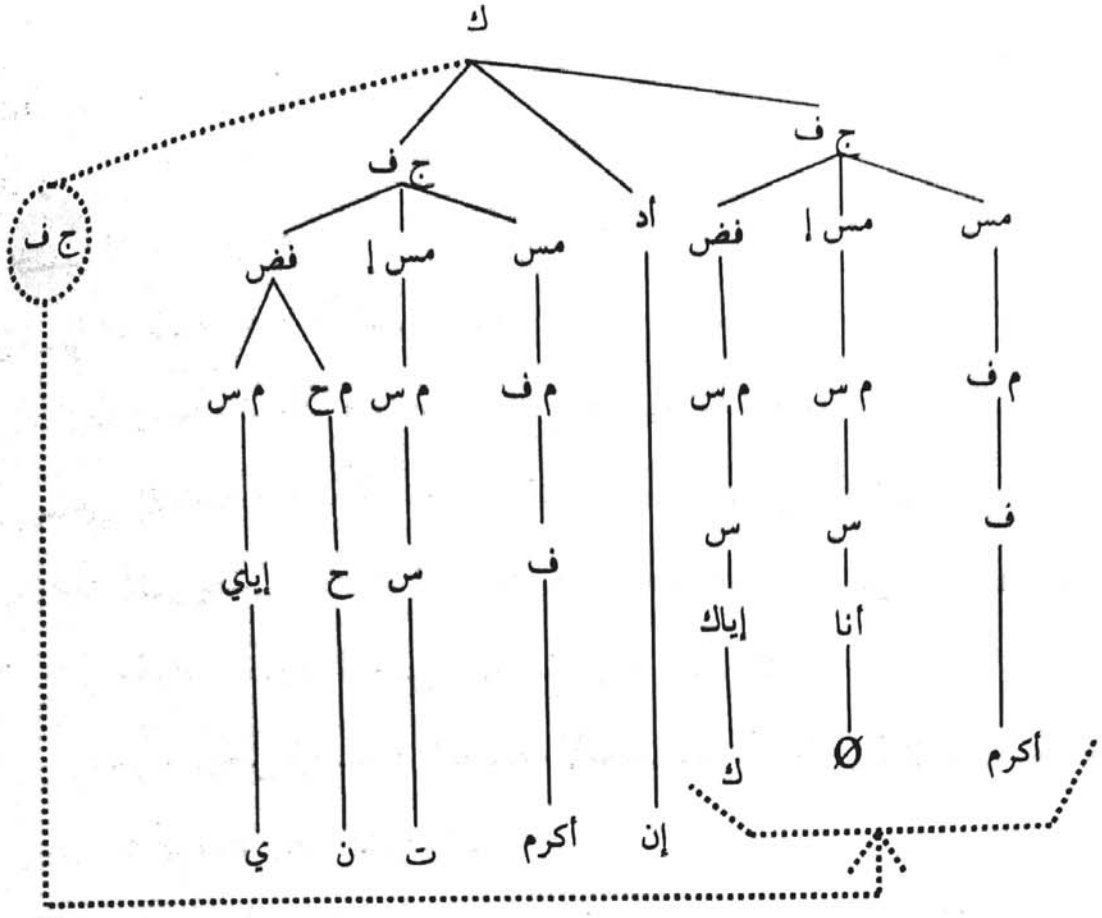

وعليه فقد خضع هذا التركيب لعملية تقديم وتأخير reordering أدت إلى تقديم جواب الشرط على فعله ولم يخضع لعملية حذف deletion.

ويؤكد مذهب الكوفيين والمبرد وأبي زي جواز وقوع أكرمك المرفوع في موقع الجواب الأصلي فتقول:

إن أكرمتني أكرمُك

بيد أن البصريين يرون أن "أُكْرِمُ" المرفوع في هذه الحالة دال على الجواب، وليس جواباً والكلام مبني على التقديم والتأخير، والجواب محذوف، اكتفاء بما دل عليه، وأصل "أكرمك" التقديم، وسوغ وقوعه موقع الجواب مرفوعاً كونه مسبوقاً بفعل شرط لا تظهر عليه آثار الجزم ولذا قال الشاطبي: "وإنما جاز رفع الفعل الواقع جواباً والشرط ماض من جهة أنه مقدر التقديم، وليس عندهم في موضعه، فهو في الحقيقة دليل الجواب كما قلت: أكرُمك إن أكرمتني، ولو قدرت أنه نفس الجواب لوجب الجزم فقلت إن أكرمتني أكرمْك، والذي سوغ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذلك مجيء فعل الشرط ماضياً، لأنه إذا كان ماضياً لم يظهر فيه عمل الجازم، فحسن الإتيان بعله بما لا ينجزم على حد ما لو أتى قبل الشرط"[1].

وذهب ابن مالك إلى أن المرفوع المتأخر هو جواب الشرط وليس دليلا عليه، وخصص رفع جواب الشرط بكون الشرط ماضياً، حيث يقول "فإن كان الجواب مضارعاً، والشرط ماضياً فالجزم مختار ..... والرفع جائز كثير"[2]

ومن قبيل حذف جواب الشرط الماضي لسبق ذكره قوله تعالى:

﴿ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ [3]

فجواب الشرط محذوف تقديره "فقد افترينا على الله كذبا" فالمحذوف عين الدال المقدم، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:

﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾[4]

وقد يحذف جواب الشرط الماضي لسبق لفظ يدل عليه ويشير إليه، وعندئذٍ يكون اللفظُ "الدَّالُّ "على الجواب مختلفاً عن لفظ الجواب كقوله تعالى:

﴿ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾ [5]

فالاستعاذة طلب البعد وعدم الاقتراب، ومن ثم فهي دالة على جواب "إن" المحذوف والتقدير:

إن كنت تقيا فابتعد عني أو فلا تقربني و نحو ذلك، فحذف الجواب لدلالة ما سبق ذكره عليه[6].

وقد يحذف جواب الشرط لدلالة خبر ذي خبر متقدم على أداة الشرط بقول ابن مالك: "وقد يسد مسد الجواب خبر ما قبل الشرط"[7].

---

١) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٢٢.
٢) انظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية تحقيق علي معوض و عادل عبد الموجود، جـ٢ صـ١٤٨٠، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.
٣) سورة الأعراف آية ٨٩.
٤) سورة الأعراف آية ١١٣.
٥) سورة مريم آية ١٨.
٦) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٥ صـ٤٢٨٠.
٧) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٥ صـ٤٢٧٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [1]

فحذف جواب الشرط لدلالة "مهتدون" وهي خبر المبتدأ المتقدم الواقع اسمَ "إنّ" ومثله:

هَـــذَا سُـــرَاقَةُ لِلقُـــرآنِ يَدْرُسُـــهُ والمَـرْءُ عِنْـدَ الرُّشَـا إن يَلْقَهـا ذِيـبُ

فحذف جواب إن يلقها، لدلالة خبر المبتدأ المتقدم على أداة الشرط عليه،و الأصل: "والمرء ذئب إن يلقَ الرُّشا "[2]، فالمرء مبتدأ وذيب خبره. ومثله قول ذي الرمة :

وإنيّ مَتَـى أُشْـرِفْ عَلَـى الجَانـبِ الـذي بـهِ أَنْـتِ مِـنْ بَـيْنِ الجَوانـبِ نـاظِرٌ

فـ"ناظر" خبر "إنّ" في صدر البيت وقد أغنت عن جواب الشرط المحذوف، ويجوز كونه الجواب على إضمار الفاء، والوجهان المذكوران أجازهما سيبويه[3] وذهب المبرد إلى أنه "على إرادة الفاء"[4] وكذلك صنع ابن السراج حيث يقول: "والذي عندَ أبي العباس وعندي فيه وفي مثالِه أَنَّهُ على إضمارِ الفاءِ لا غير لأَنَّ الجوابَ في مَوْضِعِهِ فَلا يجوزُ أَنْ تنوي بهِ غيرَ موضعِه إذَا وُجدَ لَهُ تأويلٌ"[5] ولا يجيز الرضي تعليق " الشرط بين المبتدأ والخبر، إلا ضرورة، فلا يقال: زيد إن لقيته كريم، بل يقال: فكريم، أي: فهو كريم، حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ"[6]

فإن كان الشرط مضارعاً جاز حذف جوابه، لتقدم ما يدل عليه عند الجمهور في الشعر، و وهنُوه في النثر، وعبارة ابن مالك في ألفيته تشير إلى جواز حذف جواب الشرط لدليل متقدم بصرف النظر عن كون الشرط ماضيا أو غير ماض حيث يقول:

والـشرطُ يُغْـني عـن جَـوَابٍ قـد عُلِـمْ والعَكْـسُ قـدْ يَـأْتِي إِنِ المعْنَـى فُهِـمْ[7]

فقوله "الشرط" مطلقا دون تخصيص يشمل الماضي والمضارع، ومن ثم يجوز أن تقول:

أزورك إن تزرْني، وأكرمُك إن تكرمُني

---

١) سوره البقرة آيه ٧٠ .
٢) سيبويه : الكتاب، جـ٣ صـ٦٧، ٦٨.
٣)انظر: سيبويه: الكتاب، جـ٣ صـ٦٨.
٤) المبرد: المقتضب جـ٢ صـ٧٠.
٥) ابن السراج: الأصول في النحو، جـ٢ صـ٤٦٢.
٦) الرضي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، جـ٤ صـ٩٧.
٧) ابن مالك: ألفيه ابن مالك في النحو والصرف، صـ٥٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بحذف جواب الشرط لدلالة ما سبق ذكره عليه، والمحذوف المقدّر هو عين المذكور المرفوع السابق ذكره، وجمهور البصريين يضعفون ذلك ولا يمنعونه.

يقول أبو حيان : "ولا خلاف في جواز آتيك إن تأتني على قبح"[1]

ويقول ابن مالك في التسهيل "وإن حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفي بلم إلا قليلا"[2] ونقل ناظر الجيش عن أبي حيان أن قوله "إلا قليلا" السابقة "لا يشعر بالاختصاص بالشعر بل بجوازه على قلة، والصحيح اختصاص ذلك بالشعر"[3]

وخصص ابن مالك في بداية عوامل الجزم حذف الجواب لدلالة شبيهه المتقدم عليه بكون الشرط ماضياً خلافاً لما يفهم من قوله السابق. حيث يقول: "لأداة الشرط صدر الكلام فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى فهو دليل عليه، وليس إياه خلافا للكوفيين والمبرد وأبي زيد ولا يكون الشرط حينئذٍ غير ماض إلا في الشعر"[4].

وتعقب الشاطبي قوله في الألفية "والشرط يغني عن جواب قد حذف "ذاكراً أنه أطلق القول في فعل الشرط مع حذف الجواب، والحق إذا كان محذوفاً أن يكون فعل الشرط ماضياً..... فكان من حق الناظم أن يبين هذا ويقيد كلامه فإنه يقتضي أن الجواب يُحْذَفُ إذا عُلِمَ مطلقا سواء كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً وهذا لا يصح، ولا أجد الآن له جوابا إلا أنه لم يتعرض لذكر ذلك"[5].

ويرى الكوفيون والمبرد وأبو زيد الأنصاري أن المتقدم في مثل هذه التراكيب هو جواب الشرط وليس دليلاً عليه فهم يجيزون تقدم جواب الشرط على فعل الشرط[6].

ويمكن تلخيص استدلالهم على صحة مذهبهم فيما يأتي

أولاً: احتجوا بمجيء الجواب مقرونا بالفاء قبل الشرط كما في قول قيس بن مسعود :

---

١) أبو حيان: ارتشاف الضرب، جـ٤ صـ١٨٨٠.
٢) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، جـ٣ صـ١٨٥، مكة المكرمة، جامعة أم القرى- مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.
٣) ناظر الجيش : شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٤١٥.
٤) ناظر الجيش : شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٦٩.
٥) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٦٦.
٦) انظر الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فلـم أَرْقِـهِ إِنْ يَـنْجُ منهـا وإِن يَمُـتْ فطَعْنَـــة لا غُـــسٌ ولا بِمُغَمَّـــرِ

حيث وجهوا "فلم أرقه" على أنها جواب لـ"إِنْ ينج"

ويعكر على هذا الاستدلال أن البصريين لا يسلمون بصحته ويعلق عليه ابن جني بقوله "وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز والقياس له دافع وعنه حاجز. وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ومحل تقدم المجزوم على جازمه ..... ووجه القول عليه أن الفاء في قوله: (فلم أرقه) لا يخلو أن تكون معلقة بما قبلها أو زائدة وأيهما كان فكأنه قال : لم أرقه إن ينج منها"[1].

وأشار الشاطبيُّ إلى احتمال كون الفاء لعطف ما بعدها على شيء تقدم قبلها، يؤكد ذلك أن كل ما جاء في كلام العرب مما ظاهره تقدم الجواب لم يأتِ بالفاء[2]، كقوله تعالى:

﴿ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا ﴾ [3]

فعدم ذكر الفاء يؤكد أن المتقدم دليل على الجواب وليس به .

ثانياً : ذهب الكسائي والفراء إلى أن الأصل في جواب الشرط الرفع والتقدم على أداة الشرط،

فقولك: إن تقم أقمْ، أصلها عندهما: أقوم إن تقم

فلما نقل الجواب من موقعه المتقدم وتأخر عن الشرط جزم لمجاورته للشرط المجزوم.

وأشار الشاطبي إلى أن ادعاء رفع الجواب وتقدمه في الأصل مخالف للمنطق "لأن الشرط سبب في الجزاء، والسبب رتبته التقديم على المسبب وإن كان كذلك فمعموله أولى بالتأخير"[4].

وقد يتأخر الفعل المرفوع الدال على الجواب المحذوف لفعل الشرط المضارع، ويقع موقع الجواب وعندئذٍ تأتي الجملة على هذا النمط:

أداة شرط + مضارع مجزوم + مضارع مرفوع

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٣٨٨

٢) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٢٠.

٣) سورة الأعراف، آية ٨٩

٤) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٢٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد ورد ذلك في النثر كما في قراءة طلحة بن سليمان :﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[1] برفع الفعل "يدرككم"، وهو دال على "الجواب- خلافا للكوفيين وبعض البصريين- وليس به، لأنه لو كان جواباً وجب جزمه، فكأن التقدير: يدرككم الموت أينما تكونوا ثم نقلت جملة "يدرككم الموت" الدالة على الجواب المحذوف، من موقعها إلى موقع الجواب. فأصل التركيب عندئذ جاء على هذا النمط:

مضارع مرفوع + أداة الشرط + مضارع مجزوم

وفي كلام سيبويه ما يشير إلى جواز ذلك التركيب على قبح حيث يقول "ولا يحسن إن تأتني آتيك من قبل أن إنْ هنا هي العاملة وقد جاء في الشعر"[2].

ومن أمثلة هذا التركيب في الشعر قول جرير بن عبد الله البجلي :

يـا أَقْـرَعُ بـنَ حـابسٍ يـا أَقْـرَعُ إِنـك إِن يُـصْرَعْ أَخُـوك تُـصْرَعُ

برفع تصرعُ، وعليه فالتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك، والجواب محذوف، ثم أخر ما يدل على الجواب ووقع في موقعه فكأنه من قبيل إصلاح اللفظ حتى تبدو الجملة الشرطية مكتملة الأركان، ورفع المتأخر قرينة دالة على أنه ليس جواباً ومثل البيت السابق قول العجير السلولي:

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابنَ عمّي ولا أَخِي وَلكِنْ مَتَى مَا أملِكِ الضُّرَّ أَنْفَعُ

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَقُلْتَ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتِها لا يَضِيرُهَا

والأصل: لا يضيرها من يأتها، ثم أخر ما يدل على الجواب المحذوف ووقع موقع الجواب. وقد أجاز الجمهور وقوع مثل هذه التراكيب في الشعر، لكنهم ضعفوا ذلك، و وهنوه في النثر، ولعل سر تضعيفهم لهذا النمط في النثر ما ذكره بعض النحاة من "أن العرب تكره أن

---

1) سورة النساء آية ٧٨.
2) سيبويه: الكتاب، تحقيق هارون، جـ٣ صـ٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يظهر لأداة الشرط عمل في اللفظ ثم لا يكون له جواب مجزوم وهكذا جري الأمر في كلامهم"[1]، وذكر الشاطبي أن المرفوع المتأخر في مثل هذه التراكيب يمكن حمله على توجيهين.

الأول: كون المرفوع دليلا على الجواب، وليس جواباً، والكلام عندئذٍ مبنى على التقديم والتأخير، وهذا مذهب سيبويه في مثل هذه التراكيب[2].

الثاني: كون المرفوع جزءاً من جواب حذفت فاؤه، والمضارع إن دخلت عليه الفاء في الجواب رُفع وتقدير البيت الأول عندئذ: إنك إن يصرع أخوك فتصرع ، وهذا مذهب المبرد في مثل هذه التراكيب [3]، والجمهور يقبل مثل هذه التوجيهات في الشعر، دون النثر وقراءة طلحة بن سليمان السابقة مخالفة لما ذهبوا إليه.

د) حذف فعل الشرط لسبق ذكره أو ذكر ما يدل عليه

قد يحذف فعل الشرط منفيا أو مثبتا لدلالة ما سبق ذكره عليه[4]، تقول:

افعل كذا وإلا عاقبْتك

حيث حذف الشرط بعد "إلّا" وأصلها إنْ لا، والتقدير: وإلّا تفعل عاقبْتك

وسوغ ذلك سبق ما يدل على المحذوف، وهو قولك افعل، و"لا" النافية، فـ"إنْ" داخلةً في هذا التركيب على فعل شرط منفي، ثم حذف الفعل، وبقي النفي دون حذف، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.، ويكثر حذف فعل الشرط المنفي بـ"لا"، بعد "إن" ومنه أيضاً قول الأحوص:

فطلِّقْها فلستَ لها بكفءٍ وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أيَ وإلّا تطلقها، فحذف الشرط اكتفاء بدلالة "فطلقها" السابق والجواب اللاحق.

ومثله قول المثقب العبدي:

---

١) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٣٦.

٢) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٣٦- ١٣٨.
وناظر الجيش: شرح التسهيل تحقيق علي فاخر و آخرين جـ٩ صـ٤٤١٥.

٣) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٣٦- ١٣٨.
وناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٤١٥.

٤) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فَإِمَّـــا أَنْ تَكُـــونَ أَخِـــي يَـــصِلْقٍ فَـــأَعْرِفَ مِنْـــكَ غَثِّـــي مِـــنْ سَـــمِينِي

وَإِلاَّ فَـــــاطَّرِحْنِي وَاتَّخِـــــذْنِي عَـــــدُوًّا أَتَّقِيـــــكَ وَتَتَّقِينِـــــي

والتقدير وإلا تكن أخي فاطرحني، فحذف الشرط لدلالة ما سبق عليه.

وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى أن حذف الشرط جائز دون قيود سوى وضوح المعنى قائلاً:

والـشرطُ يُغْنِي عـن جَـوَابٍ قـد عُلِـمْ والعَكْـسُ قـدْ يَـأْتِي إِنِ المعْنَـى فُهِـمْ[1]

ولكنه ذكر في التسهيل: أن الشرط لا يحذف إلا بقيدين

الأول: كون الجازم "إنْ" دون غيرهما من الأدوات

الثاني: أن تقع "لا" النافية بعد "إنْ".

يقول ابن مالك "ويحذف الجواب كثيراً لقرينة، وكذا الشرط المنفي بلا تالية "إنْ"" [2]

وقد سقطت عبارة "المنفي بلا تالية إن" من بعض نسخ التسهيل[3]، وسقطت من النسخة التي شرحها ناظر الجيش حيث ورد النص عنده هكذا "ويحذف الجواب كثيرا لقرينة وكذا الشرط ويحذفان بعد إن في الضرورة"[4].

أما الشرط الأول فأكده أبو حيان قائلاً: "وحذف فعل الشرط لا أحفظه إلا في "إن" وحدها"[5]

ويعكر على اشتراط "إن" إنشاد ابن مالك بيتا ورد فيه الحذف مع غير "إن" وهو قول الشاعر:

مَتَـــى تُؤخَـــذُوا قَـــسْرًا بِظِنَّـــةِ عَـــامِرٍ وَلاَ يَـــنْجُ إلاَّ فِي الْـــصَّفَادِ يَزِيْـــدُ

والتقدير متى تثقفوا تؤخذوا بحذف فعل الشرط بعد متى[6]

---

(١) ابن مالك: ألفية ابن مالك، ص٥٩

(٢) ابن مالك: تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات ص٢٣٨-٢٣٩.

(٣) انظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بركات، ص٢٣٨ حاشية رقم ٧.

(٤) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ ص٤٣٧٩.

(٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب جـ٤ ص١٨٨٣.

(٦) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ ص٤٣٨٠، ٤٣٨٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومقتضى كلام ابن مالك أن الشرط لا يحذف إلا إذا كان منفيا بلا، وعندئذٍ يحذف فعل الشرط وتبقي "لا" قرينة مشيرة إليه.

وهذه الشروط التي صرح بها ابن مالك في تسهيله لم ينص عليها في ألفيته كما وضحنا مما يشير إلى عدم أهميتها أو لزومها و أجاب الشاطبي عن هذا الإشكال أو المأخذ متعللا لابن مالك[1] بأمرين:

الأول: أنه لم يشترط في الألفية الحذف بعد "إن" دون سواها، رغم ورود السماع في الحذف بعدها دون غيرها، لأنه يرى أن المسموع بعد "إن" يجوز القياس عليه مع غير "إن" ، ومن ثم يكون حذف الشرط بعد "إن" مما ورد به السماع، وبعد غيرهما مما يجيزه القياس عنده.

الثاني: أنه لم يعرض في الألفية لقيد "لا" النافية اكتفاء بقوله "إنْ المعنى فُهِم" وفَهْمُ المعنى قيد واسع تدخل تحت شروط كثيرة.

ونقل أبو حيان عن ابن عصفور والأُبَّذِيّ[2] أنَّ "لا" النافية يؤتي بها بعد "إنْ" تعويضا عن فعل الشرط المحذوف، وأنكر ذلك أبو حيان وذكر أن رأيهما ليس بشيء[3].

وعلق على ذلك ناظر الجيش متهكما من ابن عصفور والأُبَّذِيّ قائلا "والعجب من هذين الرجلين الكبيرين كيف يزعمان أن "لا" عوض مع أن الشرط ليس الفعل المثبت. بل الشرط إنما هو الفعل المنفي، فأداة الشرط إنما هي طالبة في مثل هذا التركيب للفعل المنفي لا للفعل المثبت، ثم إن الفعل حذف وبقيت "لا" لتدل على أن المشروط إنما هو النفي لا الإثبات، وإذا كان كذلك فكيف يقال : إن "لا" عوض من الفعل ؟ لأن لازم هذه الدعوى أن "لا" إنما أتى بها بعد "أن" بعد أن حذف الفعل، ويلزم منه أن أداة الشرط مباشرة للفعل دون "لا" وليس للأمر كذلك "[4].

---

(١) انظر الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٦٩.

٢) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي، أبو الحسن، نحوي أندلسي مات بغرناطة في شهر رجب سنة ثمانين وستمائة، قال عنه تلميذه أبو حيان: "كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية ، وكان يقرئ كتاب سيبويه فما دونه ، وكان في غاية الفقر على إماماته في العلم . ولي إمامة جامع القيسارية ، فارتفق بمعلومه . قلت يوما للفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن زهير - والأبذي حاضر : ما حد النحو ؟ فقال هذا الشيخ هو حد للنحو". السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، جـ٢ صـ١٩٩، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

٣) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب جـ٤ صـ١٨٨٣.

٤) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٨٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذكر أبو حيان أن فعل الشرط يجوز حذفه لدليل مثبتا كان أو منفيا [1] ومن حذفه مثبتا قولهم:

إن خيراً فخير وإن شراً فشر

حيث حذف فعل الشرط بعد "إن" وهو مثبت لا منفي والتقدير إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر، مثلما يحذف منفيا وقد تقدم ذكره.

هـ) حَذْفُ جوابِ ما تَأَخَّرَ مِنْ شَرْطٍ أَوْ قَسَمٍ حَلَّ اجْتِمَاعِهِمَا لدلالة جواب ما تقدم عليه:

لهذا الحذف علة صور منها:

١) إن توالي شرطان فصاعداً

إن توالى شرطان نحو:

إِنْ أَطَعْتَنِي إِنْ أَمَرْتُكَ كَافَأْتُكَ

فـ"كافأتك" جواب الشرط الأول :"إن أطعتني"، وأما الشرط الثاني :"إن أمرتك" فقد حُذِفَ جوابه لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه ، وترتيب الجملة حسب مقتضيات المعنى: إن أمرتك فأطعتني كافأتك ، فالشرط الثاني لفظا هو الأول معنى، نص على ذلك ابن مالك قائلا: " ثاني الشرطين لفظاً أولهما معنىً في نحو إن تتب إن تذنب ترحم"[2].

وعبارة ابن مالك تبرهن على أمرين:

الأول: أن الشرط المتأخر هو الأول من حيث المعنى ثم يليه ما قبله وهكذا.

الثاني: جواز حذف جواب الشرط المضارع في النثر خلافا للمنقول عن الجمهور، وعنه في بعض أقواله، حيث صرح هنا بشرط مضارع هو إن تتب، "إن تذنب" ترحم، فتذنب شرط مضارع حذف جوابه. وقد تعقبه في ذلك أبو حيان قائلاً " وذهل[3] عن القاعدة التي قرروها وهي أنه متى كان الجواب محذوفاً لم يكن فعل الشرط غير ماض فأتى بصيغة إن تذنب،

---

١) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب جـ٤ صـ١٨٨٣.
٢) ابن مالك: التسهيل، تحقيق محمد كامل بركات صـ٢٣٩.
٣) ضمير الفاعل عائد على ابن مالك .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وغرّه في ذلك الوقوف مع ظاهر قوله "إن تَسْتِغيثُوا بنا إنْ تُذْعَروا تَجِدوا"[1] فإن صيغة تذعروا مضارعة وقد ذكرنا أن هذا إنما جاء في الشعر"[2].

وانتقاد أبي حيان وتعقبه محل نظر، لأنهم لم يمنعوا حذف جواب الشرط المضارع في النثر مطلقاً وإنما ضعفوه أي أنه جائز لكنه قبيح كما صرحوا بذلك والشروط المتوالية إمّا أن تكون مرتبة وجوداً أولا وقد نقل أبو حيان عن ابن مالك أن "ما كان فيها مترتبا في الوجود فوقع في النطق على غير الترتيب الوجودي فإن المراعي في الجواب إنما هو على الترتيب الوجودي لا على الترتيب المنطقي.....وأفهم كلامه في هذه المسألة أنه إذا لم يكن الشرطان مترتبين فإن كل واحد يقع معنىً حيث يقع نطقاً نحو: إن أكلتَ إن ضحكتَ فأنت حر، فيكون إنْ أكلت أولا لفظاً ومعنى، وإن ضحكت ثانيا لفظا ومعنى"[3].

وقد يتوالى أكثر منَ شرطين ومن ذلك المسألة المشهورة:

"إنْ أَعْطَيْتُكَ إِنْ وَعَدْتُكَ إِنْ سَأَلْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ "

ففي هذه العبارة ثلاثة شروط:

الشرط الأول: إِنْ أَعْطَيْتُكَ وجَوَابُه فَعَبْدِي حُرٌّ

الشرط الثاني: إِنْ وَعَدْتُك وجوابه محذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه

الشرط الثالث: إِنْ سَأَلْتَنِي وجوابه محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه[4].

والأصل في ترتيب العبارة حسب مقتضيات المعنى طبقاً للترتيب الوجودي:

إن سألتني فإن وعدتك فإن أعطيتك فعبدي حرٌّ

والسؤال المطروح بناءً على ما تقدم هو:

أيُقَيَّدُ وقوع الحكم المترتب على الشرط بوقوع هذه الشروط مرتبة حسب المعنى أم لا؟

---

١ البيت بتمامه: إن تَسْتِغيثُوا بنا إنْ تُذْعَروا تَجِدوا ... مِنّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَها كَرَمُ

٢) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٩٢، ٤٣٩٣.

٣) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق محمد البنا، جـ٩ صـ٤٣٩٢، ٤٣٩٣.

٤) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٨٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال ناظر الجيش "فليس يعتق العبد إلا إنْ بدأ بآخر الشروط فيكون مبدأ فعله، ويكون أول الشرط آخر فعله فإن سأله ثم وعده ثم أعطاه لزمه العتق وإن وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق" [1] وذكر أبو حيان أن وقوع الحكم في المسألة المذكورة فيه عدة آراء [2]:

الرأي الأول: الجواب للشرط الأول، ومن ثَمَّ يلزمُ العتق إن وقع الشرط الثالث ثم الثاني ثم الأول، وذكر أبو حيان أن هذا الرأي "هو الصحيح و به ورد السماع" [3].

الرأي الثاني: ذهب بعض العلماء إلى أن الجواب المذكور للشرط الأخير (الثالث)، والشرط الثالث وجوابه، هما جواب الشرط الثاني، والشرط الثاني وجوابه، هما جواب الشرط الأول وعليه فَإِنْ وَقَعَ الشرط الأول ثم الثاني ثم الثالث لزم العتق، فالكلام مبني على حذف الفاء وكأن الأصل:

إن أعطيتك فإن وعدتك فإن سألتني فأنت حر

الرأي الثالث: يلزم العتق بوقوع الشروط كلها بصرف النظر عن ترتيبها وما فيها من تقديم أو تأخير.

٢) إن توالى شرط غير امتناعي و قسم

إن توالي شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما حذفاً واجباً نظراً للاستغناء عنه بجواب ما تقدم [4]، أن جوابها واحد، ومن ثم وجب الحذف نحو: إن جئتني والله أكرمْك

فجواب القسم محذوف وجوبا حيث أغنى عنه ودل عليه جواب الشرط المتقدم ولا يجوز، إن جئتني والله لأكرمنَّك ، بحذف جواب الشرط رغم تقدمه لأن الشرط إذا تقدم "فالاعتماد في الكلام إنما هو عليه، والقسم جيء به بعد ذلك للتوكيد، فصار كاللغي، إذ لم يعتن به فيقدم، فصار الجواب إذن لما اعتمد وهو الشرط فاستحق الجزم و صار على حكم ما لو لم يكن قسم" [5].

---

(١) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٨٩.
(٢) انظر:أبا حيان، ارتشاف الضرب جـ٤ صـ١٨٨٥.
(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب جـ٤ صـ١٨٨٥.
(٤) انظر: التسهيل لابن مالك صـ ٢٣٩، وناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ صـ٣١٢١.
(٥) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإن تقدم القسم نحو: والله إن جئتني لأكرمنّك، حُذِف جواب الشرط وجوبا نظرا للاستغناء عنه بجواب القسم المتقدم ولا يجوز: والله إن جئتني أكرمْك، بحذف جواب القسم المتقدم غير المسبوق بذي خبر إلا نادراً[1].

وإثبات الجواب للقسم في مثل هذه التراكيب دون الشرط يمكن تعليله بأن القسم إن تقدم "صار هو المعتنى به المقدّم فاستحق الجواب فلم يصح الجزم، ودخل الشرط بعد ذلك من حيث كان جواب القسم معلقا عليه كما دخل الظرف في قولك والله لأضربنّك يوم الجمعة حين كان الجواب معلقا عليه ومطلب الوقوع فيه "[2].

ولا يجوز أيضاً: والله إن جئتني لأكرمنّك أكرمْك أو بالعكس بالجمع بين الجوابين[3].

وقد أشار ابن مالك إلى وجوب حذف جواب المتأخر قائلاً:

واحـذِف لَـدَى اجتمـاع شـرطٍ وقـسمْ جـوابَ مـا أخّـرْتَ فَهْـوَ مُلْتَـزَمْ[4]

يقول الشاطبي "القسم والشرط إذا اجتمعا في كلام واحد فإن جواب المتأخر منها يحذف مطلقاً، استغناء عنه بجواب المتقدم فإن تقدم الشرط استغنى بجوابه عن جواب القسم، وان تقدم القسم استغنى بجوابه عن جواب الشرط في الأمر العام، وربما كان الأمر بالعكس وإن تقدم القسم"[5].

ومن قبيل حذف جواب الشرط المتأخر للاستغناء عنه بجواب القسم المتقدم، قوله تعالى:

﴿ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾[6]

فاللام في "لئن" موطئة للقسم دالة عليه والتقدير والله لئن....، وجملة "لا يأتون" جوابُ القسم، وجواب الشرط محذوف، دلَّ عليه جوابُ القسم المتقدم.

وقول كثير:

حلفـتُ بـربِّ الرّاقـصاتِ إلى منـىً يَغُـولُ الـبلادَ نَـصُّها وَذَمِيلُهـا

---

(١) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٢.
(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٣.
(٣) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧١.
(٤) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، صـ٥٩.
(٥) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٠.
٦) سورة الإسراء، آية ٨٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَا لاَ أُقِيلُهَا

وقول الشاعر:

أَمَا وَالَّذِي حَجَّتْ لَهُ الْعِيسُ تُرْتَمِي لِمَرْضَاتِهِ شُعْثٌ طَوِيلٌ ذَمِيلُهَا

لَئِنْ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ يَوْماً أَدَلْنَ لِي عَلَى أُمِّ عَمْرٍو دَوْلَةً لاَ أُقِيلُهَا

فجملة "لا أقيلها" جواب للقسم السابق لا للشرط اللاحق ولهذا لم يجزم الفعل.

٣) إن توالي شرط غير امتناعي وقسم بعد ذي خبر

ذهب ابن مالك إلى أنّه إن توالى شرطٌ غير امتناعي وقسم، وتقدمهما ذو خبر نحو:

مُحَمَّدٌ إِنْ تأته والله يكرمْك

فالراجح كونُ الجوابِ للشرطِ تقدَّمَ القسمُ أو تأخر، ويحذف عندئذٍ جواب القسم وجوباً للاستغناء عنه بجواب الشرط يقول ابن مالك:

وَإِنْ تَوَالَيَا[1] وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَتَرْ[2]

وعلة "ترجيح الشرط في إغناء جوابه هنا مطلقاً بأن تقدير سقوطه مخل بالجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخل، لأنه مسوق لمجرد التوكيد والاستغناء عن التوكيد سائغ"[3]، وتعقب الشاطبي ابن مالك في هذا الحكم مؤكداً أن التعليل بأن سقوط القسم غير مخل، بخلاف الشرط تعليل ضعيف، لا ينهض، لأنه إن كان سقوط الشرط مخلا فسقوط القسم أيضا مخل، لأنه إن كان توكيداً لم يجز حذفه لأن الحذف ينافي التوكيد، بالإضافة إلى أن سقوط الشرط إنما يكون مخلا إذا لم يكن عليه دليل، وسقوط أحدهما هنا إنما هو لدليل على المحذوف فكأنه موجود ومن ثم فالأولى في مثل هذه المسألة جواز الوجهين مطلقا بعد ذي الخبر "كان المقدم الشرط أو القسم وعلى هذا يدل كلام سيبويه في مسألة: أنا والله إن تأتني لا آتك

---

(1) أي الشرط والقسم.
(2) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص٥٩.
(3) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ ص١٧٣، ١٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذ حسن الجزم في لا آتك، على أن يكون "الشرط وجوابه "خبر" "أنا" والقسم ملغي، وأجاز ابن خروف أن يرفع على جواب القسم، والقسم وجوابه خبر أنا، والشرط ملغي، وهو كلام صحيح متمكن في القياس"[1].

وينذر رجحان كون الجواب للشرط رغم تقدم القسم، وعدم تقدم ذي خبر،وقد "جوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وإن تأخر"[2]، وذكر الشاطبي أن بابه الشعر[3]، ويقول الرضي "ويجوز قليلا، في الشعر: اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره"[4]، "وأشار ابن مالك إلى ذلك بصيغة تفيد التقليل والندور قائلاً:

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ [5]

من ذلك قول الشاعر[6]:

حَلَفْتُ لَهُ إنْ تُدْلِجِ اللَّيلَ لا يَزَلْ أَمَامَك بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِر

فـ"لا يزلْ" جواب "إنْ" رغم تقدم القسم، ومنه ما أنشده الفراء لبعض بني عقيل[7]:

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ اليَوْمَ صَادِقاً أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيا

فـ "أصم" جواب "إن" رغم تقدم القسم.

وقول ذي الرمة:

لئن كانتِ الدُّنيا عليَّ كما أرَى تباريحَ من مَيٍّ فَلَلموتُ أرْوَحُ

فـ"للموت" جواب "إنْ" رغم تقدم القسم ، وقول الآخر:

لَئِنْ كُنْتُ لاَ أُرْمَى وَتُرْمَى كِنَانَتِي تُصِبْ جانِحاتُ النَّبلِ كَشْحِي وَمَنْكِبِي

---

١) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٦، ١٧٧.
٢) السيوطي: همع الهوامع، جـ٢ صـ٤٠٤.
٣) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٤.
٤) الرضي: شرح الرضي على الكافية، جـ٤ صـ٤٥٧.
٥) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، صـ٥٩.
٦) الفراء: معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، جـ١ صـ٦٩، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٨٠. والبغدادي: خزانة الأدب، جـ١١ صـ٣٤١.
٧) ابن منظور: لسان العرب، مادة ختم، جـ١٥ صـ٥٤، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة وهي طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تصب جواب "إنْ" رغم تقدم القسم. ويعكر على ذلك أن البيت يروى "إذا كنت"[1] و"فإن كنت"[2] وعليهما فلا قسم، ولا شاهد في البيت، و رغم ذلك فظاهر الشواهد السابقة يدعم ما ذهب إليه ابن مالك من رجحان الشرط على القسم أحيانا رغم تقدم القسم[3]، بيد أن ابن عصفور لا يجيز ذلك ولا يرى شاهداً في الأبيات المذكورة، لأن "حلفت" في البيت الأول خبر محض، وليست قسما، ولام "لئن" في البيت الثاني زائدة، و الخبر يبنى عنده على المتقدم منهما.

٤) إن توالى شرط امتناعي وقسم

إذا توالى قسم وشرط امتناعي نحو: والله لو قام بكر ما قام خالدٌ، والله لولا الحارس لسرق المنزل

يتحتم كون الجواب "للشرط لا للقسم، سواء تقدم القسم أم تأخر وسواء تقدمهما ذو خبر أم لم يتقدم"[4]

وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في كافيته، بقوله:

وبجواب لو، ولولا استُغْنِيَا ... حَتْمًا إذا ما تَلَوَا أَوْ تُلِيَاه

ومن هذا القبيل قول الشاعر:

فَأُقْسِمُ لَوْ أَبْدَى النَّدِيُّ سَوَادَه ... لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ المُسَالاتِ عَامِرُ

ووالله لولا اللهُ ما اهتدينا ... ولا تصدَّقْنا ولا صَلَّيْنَا

فـ"لما مسحت" جواب "لَوْ"، وما اهتدينا جواب لولا، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب للقسم، وجواب لو، ولولا محذوف لدلالة جواب القسم عليه[6]، ويلزم كون الفعل الواقع

---

(١) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل: التمثيل و المحاضرة، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ص٢٩٤، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.
(٢) الميداني، أبو الفضل: مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، جـ١ ص٣٦٤، القاهرة، مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٥.
(٣) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ ص٣١٣١.
(٤) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ ص٣١٤٢.
(٥) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج ١ ص ٣٩٦.
٦) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ ص٣١٢٤، ٣١٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جوابا للقسم ماضيا، لأنه دال على جواب لو أو لولا، ومغن عنه، وجوابها لا يكون إلا ماضياً، وذهب ناظر الجيش إلى القول بعدم وجود حذف في مثل هذه التراكيب، لأنك لو قلت:

والله لو قام زيد لقام عمرو

فـ"لقام عمرو" جواب لو، ولو وجوابها أي الشرط وجوابه هما جواب القسم، ولا حذف في مثل هذا التركيب وذكر أنه يستحيل تقدير جواب للقسم في مثل هذه التراكيب "لأن المقسم عليه إنما هو "قيام عمرو" المعلق على "قيام زيد" أو على وجوده وإذا كان المقسم عليه ذلك فكيف يتجه تقدير جواب غير الشرط المذكور وجوابه، إذ لو قدر جواب غير ذلك لكان شيئا غير معلق على غيره، والفرض أن المقسم عليه إنما هو أمر معلق على شيء لا أمر مستقل"[1].

سابعاً: وجود ما يسد مسد المحذوف

تحذف بعض العناصر النحوية حذفاً واجباً نظراً للاستغناء عن ذكرها بوجود عنصر نحويّ آخر يأتي بعدها ويقع مكانها وَيَسُدُّ مَسَدَّهَا، ويبقى العنصر الساد مَسد المحذوف قائماً بوظيفته التركيبة الأصلية، محتفظاً بعلامته الإعرابية التي يستحقها فإن كان فضلة بقي منصوبا حتى يعرف، لأنه واقع في غير موقعه "وكُلُّ واقِعٍ غَيْرَ مَوْقِعِهِ يُنْكَّر"[2].

والفرق بين العنصر النائب عن المحذوف، وما يسد مسد المحذوف أن النائب يأخذ الحكم الإعرابي للمحذوف كما هو مقرر في نيابة المفعول عن الفاعل ونحوه، وأما ما يسد مسد عنصر محذوف فإنه يبقى على ما يستحقه من إعراب، ويقوم بوظيفته النحوية الأساسية، ويستغني به التركيب عن المحذوف، وسأوضح ذلك فيما يأتي:

أ) حذف خبر المبتدأ لسد جواب القسم مسده

حَذْفُ خَبَرِ المبتدأ حذفاً واجبا يحتاج إلى أمرين [3]

---

١) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ صـ٣١٢٦.
٢) الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١ م١ صـ٣١٧.
٣) انظر: الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١ م١ صـ٣١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١) وجود قرينة دالة على الخبر المحذوف

٢) وجود لفظ ساد مسد ذلك الخبر

وبناء على ذلك فإذا بدأت الجملة الاسمية بلفظ متعين للقسم أي يُعَدّ نصا في القسم نحو لعمرك، أو لأيمن الله، وقع جواب القسم موقع الخبر، وسد مسده وحذف الخبر حذفا واجبا، نظرا لدلالة السياق عليه، ولسد الجواب مسده، فإذا قلت: لعمرك لأعاقبنّ زيداً

فـ"عمر" مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، نظراً لسد جواب القسم "لأعاقبن زيداً" مسده وظهور معنه من السياق اللغوي. قال أبو حيان: "المبتدأ المتعين للقسم نحو "لعمرك"، و"لأيمن الله" فإنهما لا يستعملان مقرونين باللام إلا مقسما بهما مرفوعين بالابتداء فالتزم حذف خبرهما لكونه مفهوم المعنى، مع سَدّ الجواب مسده"[1].

وإن اقترن لفظ آخر غير "لعمرك" و"لأيمن الله"، بقرينة تعينه للقسم، حذف خبره وجوباً أيضاً كقول من توجبت عليه يمين لازمة: لعهد الله لقد كان كذا

فإن لم يتعين كون المبتدأ مقسما به "من قبل نفسه جاز إثبات خبره وحذفه كقولك حالفاً:

علىّ عهد الله أو يمين الله يلزمني

فلك أن تجيء به هكذا ولك أن لا تلفظ بـ"علىّ"، و لا "يلزمني" لأن ذكر الجواب يدل السامع على أنك مقسم، وقد كان قبل ذكره مجوزاً أنك غير مقسم ومجوزاً أنك مقسم، ولم يمتنع حذف الخبر،

لكونه مفهوم المعنى بعد ذكر الجواب"[2].

ب) حذف خبر المبتدأ لسد الحال مسده، نحو:

ضربي زيدا مسيئا

فـ"ضربي" مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله، و"زيدا" مفعوله و"مسيئا" حال سدت مسد الخبر المحذوف، وذهب البصريون إلى أن مسيئاً في مثل هذه التراكيب حال من معمول المصدر

---

١) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ صـ٣٠٨٥. وانظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق محمد البنا، جـ٣ صـ١٠٩.

٢) ناظر الجيش: شرح التسهيل جـ٦ صـ٣٠٨٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معنى لا لفظا، والعامل فيها محذوف، والتقدير عند البصريين ما عدا الأخفش: ضربي زيدا حاصل إذا كان مسيئا[1]، ثم حذف الخبر "حاصل" والظرف "إذا" متعلق بالخبر المحذوف، و"كان" تامة، و"مسيئا" حال سد مسد خبر المبتدأ المحذوف وجوبا لأمرين:

الأول: وجود القرينة الدالة على تعيينه وهي "الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله"[2].

الثاني: وجود اللفظ الساد مسد الخبر وهو الحال.

وذهب الأخفش إلى أن التقدير: ضربي زيدا ضَرْبَهُ مسيئا، فالخبر الذي سدت الحال مسده عنده مصدر مضاف إلى صاحب الحال، وذهب الكوفيون إلى أن مسيئا حال من معمول المصدر لفظا ومعنى، والعامل فيه المصدر الواقع مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ومن ثم فالتقدير عندهم: ضربي زيدا مسيئا حاصل،

وذكر الرضي أن مذهب الكوفيين في هذه المسألة باطل بدليلين:

الأول: من جهة المعنى، وهو أنهم متفقون على أن معنى ضربي زيدا مسيئا، ما أضرب زيدا إلا مسيئا، وهذا المعنى لا يستفاد إلا من تقدير البصريين والأخفش.

الثاني: من جهة اللفظ، وذلك لأنهم قدروا الخبر بعد الحال ومن ثم "فليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر، وقد تقدم أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ أخر"[3].

ويجوز في الحال السَّادَّة مسد الخبر أن تكون مفردة كالمثال المذكور، ويجوز كونها جملة فعلية نحو: ضربي زيدا وهو مسيء، ويجوز كونها جملة خبرية نحو: ضربي زيدا يسيء، يقول الشاطبي "الحال التي لا تصلح خبرا للمبتدأ كيف وقعت هي سادة مسد الخبر، وهي تكون مفردا .....وجملة اسمية وفعلية"[4].

---

١) انظر: الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق١ م١ ص٣١٩.
٢) الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١ م١ ص٣٢١ .
٣) الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١ م١ ص٣٢٠.
٤) الشاطبي: المقاصد. تحقيق محمد البنا، جـ٢ ص١٢٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذهب سيبويه إلى "أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى، فإن كانت جملة قُدِّرَ للمبتدأ خبرا وهو ثابت أو موجود، ومذهب الأخفش جواز كونها فعلا تسد، وكذلك الفراء وذهب السيرافي إلى جواز وقوع الحال جملة بالواو سادة، ومل إليه ابن خروف"[1].

جـ) حَذْفُ خَبَرِ المبتدأ لسد المصدر مسده

يحذف خبر المبتدأ وجوباً نظراً للاستغناء عنه بمصدر مكرر أو محصور يقع موقع الخبر ويسد مسده نحو: زيد سيراً سيراً، وإنما أنت سيراً، والأصل زيد يسير سيراً، "فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره، وجعل تكريره بدلا من اللفظ بالفعل فامتنع إظهاره لئلا يجتمع عوض ومعوض عنه وكذلك الأصل: إنما أنت تسير سيراً، فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره وقام الحصر مقام التكرار في سببية التزام الإضمار"[2].

د) حَذْفُ خَبَرِ المبتدأ لسد المفعول به مسده

قد يأتي الخبر جملة فعلية ثم تتعرض هذه الجملة للحذف فيحذف فعلها وفاعلها ويبقى المفعول فيحل محلها ويقع موقعها أي موقع الخبر ويسد مسده ويتعين نصب المفعول ليكون نصبه قرينة على حذف الفعل.

ومن هذا القبيل قول العرب: إنما العامريّ عمامتَه

بنصب عمامته على أنها مفعول به لفعل محذوف يقع خبر للمبتدأ، والتقدير:

إنما العامريّ يتعهد عمامته

ومن قبيل ذلك أيضاً قوله تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾[3]

الذين في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره يقولون ما نعبدهم ثم حذف الخبر يقولون وحل محله المفعول ما نعبدهم، وسد مسده. ومثله أيضاً، قوله تعالى:

---

1) الشاطبي: المقاصد، تحقيق محمد البنا، جـ٣ صـ١٢٠-١٢١.
2) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٢ صـ١٠٣٧.
3) سورة الزمر آية ٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[1]

فـ"الذين" مبتدأ حذف خبره، والتقدير: فيقال لهم، فلما حذف الخبر، حلّ محله مقول القول، ويمكن أن يكون من قبيل ذلك أيضا المسألة الزنبورية المشهورة واقعتها بين سيبويه و الكسائي والفراء، وهي: "حَسِبْتُ العقْرَبَ أَشَدَّ لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها"

أي: فإذا هو يساويها، على إجابة الكوفيين على الأشهر وتوجيهها أن "إياها مفعول به بفعل محذوف يدل عليه المعنى، فلما حذف الفعل انفصل الضمير"[2] الواقع مفعولا به ووقع موقع الخبر وسد مسده.

هـ) حَذْفُ خَبَرِ المبتدأ لسد الصفة مسده:

وذلك نحو: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك

إذا أريد بكلمة "أقل" النفي، ولزمت الابتداء، وأضيفت إلى نكرة موصوفة ولم يقصد بها أن تكون

أفعل تفضيل، عندئذ يكون المعنى: ما أحد يقول ذلك وفي هذه الحالة تكون أقلُّ مبتدأ، ورجل مضاف إليه، وجملة يقول ذلك في موضع جر صفة لرجلٍ، وقد أغنت هذه الصفة عن خبر المبتدأ وسدت مسده.

ويؤكد كون هذه الجملة صفة مطابقة فعلها للنكرة المجرورة قبله، فتقول:

أقل رجل يقول ذلك، و أقل رجلين يقولان ذلك، و أقل رجال يقولون ذلك و أقل امرأة تقول ذلك و أقل امرأتين تقولان ذلك، وأقل نساء يقلن ذلك.

فطابقت الجملة المجرور، ولو كانت خبراً لطابقت المبتدأ الذي هو أقل، ونقل ناظر الجيش أن هذا هو مذهب الأخفش[3].

وبعض النحاة يرى أن الجملة في مثل هذا التركيب خبر لا صفة لأن المبتدأ لا بد له من خبر، وليس من التركيب ما يصلح خبراً إلا هذه الجملة، ونسب ذلك إلى الأخفش أيضاً.

---

١) سورة آل عمران، آية ١٠٦.
٢) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٢ صـ١٠٣٠.
٣) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٥١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد أشار ابن مالك إلى هذين الرأيين قائلاً:

"قد يقوم مقام ما يفعلُ أحد "أقلُّ" ملازما للابتداء والإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر لازم كونها فعلا أو ظرفاً وقد تجعل خبراً"[1].

ثامناً: التخلص من التقاء الساكنين:

التقاء الساكنين وصحة النطق بهما أمر يختلف من لغة إلى أخرى، فبعض اللغات كالإنجليزية والفارسية يسمح نظامها الصوتي وطبقة مخارجها وآلية حركة اللسان بلجتماع ساكنين، أو أكثر ويصلح النطق بهذه السواكن دون مشقة أو استحالة ، بل يجري نطقها سهلاً ميسوراً، فتقول في الإنجليزية مثلاً: board و harm جامعاً بين ثلاثة سواكن، أو أكثر بعد المتحرك الأول، وتقول في الفارسية : آرْدْ أي: الدقيق، وماسْتْ أي: اللبن، بالجمع بين ثلاثة سواكن متتابعة، وعلل ابن جني ذلك بأن الألف تشبه الحركة لضعفها وخفائها فكأنها فتحة ومن ثم فـ : ماسْتْ كأنها مسْت، يقول ابن جني: "قولهم أرد للدقيق، وماست للبن فيجمعون بين ثلاثة سواكن، إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفاً، وذلك أن الألف، لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت ماست كأنها مسْتْ "[2].

وأما التقاء الساكنين في العربية فغير مسموح به إلا حال اجتماعها طرفاً في الوقف، كالوقف على أواخر آيات الفاتحة مثلاً: الرحيْمْ، العالمينْ، نستعيْن، ونحو ذلك. فإن كان الساكن الأول من غير حروف اللين كالوقوف على زيْدْ أو بكْرْ فإن اجتماعهم ساكنين مغتفر في الوقف مطلقا كما ذكر ابن الحاجب[3] إلا أن الرضي ذكر أنه ليس من قبيل التقاء الساكنين حقيقة[4] وذلك لأنهم يحركون الأول منهم بكسرة مختلسه خفيفة و إلا استحال النطق ولذلك "اختار بعض العرب نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع كما ذكرنا

---

١) ابن مالك تسهيل الفوائد ص٢٤٦ وناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٥١٧.
٢) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٩٠.
٣) انظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن و آخرين، جـ٣ صـ٢١٠، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.
٤) انظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، جـ٣ صـ٢١٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لفائدتين: إحداهما: دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية و الثانية إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاروه ضعفا من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة و لذا اجتنبه أكثر العرب"[1]، وقد يلتقي الساكنان في الوصل إذا أُخْفِيَ سكون الثاني بإدغامه فيما بعده، عندئذ يتحصن الثاني بالإدغام ويبدو متحركا نحو دابّة وشابّة وما شاكل ذلك.

وأما التقاء الساكنين الظاهر سكونهما في الوصل فممتنع غير مقبول في العربية وهي مسألة تحتاج إلى تفصيل لأن امتناع النطق بهما إما لاستحالة ذلك عضويا، و من طرائف ذلك أن رجلا ادعى بحضرة أبي إسحاق أنه قادر على النطق بألفين متتابعين "و طَوَّلَ الرجل الصوت بالألف، فقال له أبو إسحاق[2]: لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفا واحدة"[3].

وإمّا لاستثقال ذلك و كراهيته لصعوبة انتقال اللسان من أحدهما إلى الآخر كأن يكون الساكن الأول حرف علة، والثاني حرفا صحيحا نحو: قالْبْ وقوْلْبْ فالنطق بهما ليس مستحيلا بل ممكنا، إذ يستطيع اللسان أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر ولكن بعناء وتكلفه ولذا لا تكاد تجد مثل هذا الالتقاء في أسلوب عربي صحيح، حيث استبشع العرب ثقل النطق به استبشاعا ألحقه في الحكم بما يستحيل نطقه، و ذكر ابن جني أن نطق قالْبْ و قوْلْبْ و نحوه "وإن كان سائغا ممكنا فإن العرب قد عدته وتخطته عزوفا عنه وتحاميا لتجشم الكلفة فيه"[4].

وبناء على استحالة التقاء السواكن حل اتصالها فقد عالجت العربية ذلك بطرق مختلفة منها التحريك نحو: قمِ الليل، وقلِ اللهم واشدُد الحبل، ومنها القلب حيث يقلب الساكن إلى حرف يمكن تحريكه كما في كساء و رداء و صائم بدلا من كسا و ردا و صام.

والحذف أحد هذه الوسائل التي عالجت العربية بها التقاء الساكنين في الأبنية و التراكيب كما يتضح مما يأتي:

---

١) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، جـ٣ صـ٣١٩.
٢) كنية الزجاج
٣) ابن جني: الخصائص، جـ٣ صـ٤٩٣.
٤) ابن جني: الخصائص، جـ٣ صـ٤٩٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(أ) التخلص من التقاء الساكنين في الأبنية بالحذف

١) بناء اسم المفعول من "قال" ونحوه يترتب عليه التقاء ساكنين معتلين في حشو الكلمة والجمع بينهم في النطق مستحيل ممتنع ومن ثم يصبح الحذف وسيلة للتخلص من التقائهما، و بيان ذلك أن اسم المفعول من الثلاثي يأتي على مفعول و من ثم فهو مقْوُول عندئذ تنقل ضمة الواو إلى القاف قبلها تخلصا من ثقل الضمة على الواو فتصبح الكلمة مقوْوُل فتحذف أحدى الواوين تخلصا من التقاء الساكنين فتصبح "مقول"، و المحذوف محل جدل و نزاع فهي واو مفعول عند سيبويه، نظرا لزيادتها ،وعند الأخفش العين، لأنها محل التغيير[١].

٢) أمر الثلاثي الأجوف نحو: قم و صم و بع ، تحذف عينه لأنها حرف مد،ومن ثم يصطدم سكونه بسكون البناء و عندئذ تلجأ العربية إلى الحذف للتخلص من التقاء الساكنين.

و استعمل الحذف للتخلص من التقاء الساكنين في البنية شائع لا يكاد يخلو منه باب في كتب الصرف و أمثلته أكثر من أن تحصى و لست هنا بصدد الحصر و الاستقصاء و إنما أكتفي بالمثل والإشارة للاستدلال على المراد.

(ب) التخلص من التقاء الساكنين في التراكيب بالحذف

إن التقى ساكنان عند ارتباط الكلمة بما قبلها أو بعدها في تركيبها، فإن كان أول الساكنين حرف لين وجب حذفه إلا أن يمنع من ذلك مانع وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

إنْ ساكنانِ التَقَيا اكْسِرْ ما سَبَقْ وإنْ يَكُنْ لَيْناً فحذْفُهُ استَحَقْ [٢]

وللحذف في هذه الحالة عدة صور منها:

١) حذف عين الأجوف

١) انظر: المبرد: المقتضب، جـ١ صـ٣٣٨. و الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، صـ٥٢٧، بيروت، مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

٢) ابن مالك: ألفية ابن مالك صـ.....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المضارع الأجوف نحو يقوم ويميل و ينام إذا جُزِمَ التقى في آخره ساكنان، أولهما سكون العين المعتلة، والثاني سكون اللام، وهو سكون جلبته أحكام التركيب و مقتضيات العوامل. وعندئذ يحذف حرف المد، لئلا يلتقي ساكنان .و من قبيل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [1]

حيث حذفت النون تخفيفا، ومن ثم فهي في حكم الثابتة الموجودة، ولذا لم تُرَدُّ الواوُ بعد حذفها لأنه "لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز و هو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير فموجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه" [2] و ذكر الزمخشري أن الساكنين "متى التقيا في الدرج على غير حدهما، و حدهم أن يكون الأول حرف لين، و الثاني مدغما في نحو دابّة و خويّصة ....و قوله تعالى أتحاجوننا لم يخلو أولهما من أن يكون مدة أو غير مدة فإن كان مدة حذف كقولك لم يقل و لم يبع و لم يخف "[3]

وكذلك تحذف عين الأجوف وجوبا، تخلصا من التقاء الساكنين حال اتصاله بضمير متحرك نحو: قمْتُ و بعْتُ وأقلْتُ، والأصل: قوَمْتُ، وبيَعْتُ، و أقالْتُ.

٢) حذف لام الفعل الناقص:

تُحذف لامُ الفعل المعتل الآخر تخلصا من التقاء الساكنين حال إسناده إلى ضمير ساكن كياء المخاطبة و واو الجماعة فالفعل "تخشى" عند إسناده لياء المخاطبة يصبح "تَخْشَيِيْنَ" فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصبح "تخشَايْنَ" وعندئذ تحذف الألف أي لام الفعل للتخلص من التقاء الساكنين، واختصت اللام بالحذف لأمرين:

١- أنها جزء كلمة والضمير كلمة مستقلة،وحذف جزء من الكلمة أخف وأهون من حذف كلمة بأسرها

٢- أن الساكن الأول لام الكلمة، واللام محل تغيير وإعلال، ومن ثم فحذفها أولى.

---

١) سورة مريم آية ٢٠.
٢) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، جـ١ صـ٤٧٣.
٣) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، صـ٤٩٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتحذف لام الناقص، للتخلص من التقاء الساكنين أيضا إذا أردف بكلمة تبدأ بساكن نحو: يسعى المؤمن، و يرمي الجندي، و يغزو الجيش، حيث تنطق يسعّ المؤمن،و يرمِ الجند، و يغزُ الجيش.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثاني: قرائن الحال والمقام

قرائن الحال والمقام قرائن سياقية خارجة عن السياق اللغوي لألفاظ التركيب، وإنما هي مستمدة من البيئة الخارجية التي تحيط بالتركيب والحالة التي قيل فيها والمناسبة والأحكام العرفية السائدة والحاكمة، والقيود الشرعية التي تحكم سياقات الكلم وهيئة المتكلم أو المخاطب وما قيل قبل النطق بالتركيب ونحو ذلك فكل هذه الحالات والمقامات الخارجية تؤدي دوراً هاما في صياغة التركيب ودلالته، فقد تسوغ حذف عنصر ما حذف حذفا جائزاً أو واجباً، وأهم هذه القرائن ما يأتي:

أولا: قرائن الحس والمشاهدة

وهي قرائن الرؤية والسماع والتذوق والشم واللمس ونحو ذلك من القرائن الخارجية التي تساهم في بناء التركيب وتحديد نمط صياغته، كما يتضح مما يأتي:

أ) حذف الفعل لسد الحال والمقام مسده

قد يحذف الفعل لدلالة قرينة المشاهدة عليه كقولك للقادم إليك: خيرَ مقدمٍ أي قدمت خير مقدم، وللزائر أهلا وسهلا، أي حللت أهلا ونزلت سهلا، وللعائد من مكة حجا مبرورا، أي حججت حجا مبرورا، وقولك لرجل رأيته يسدد سهما: زيدا، أي أصبت أو قتلت زيدا، فحذف الفعل وفاعله لدلالة قرينة الحال والمشاهدة وقيامهما مقام الفعل المحذوف[1].

ومن قبيل ذلك أيضا قوله تعالي:

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾[2]

فأبرح فعل ناقص حذف خبره والتقدير لا أبرح أسير "أي لا أزال أسير فحذف الخبر اعتماداً على قرينة الحال إذ كان ذلك عند التوجه إلى السفر"[3].

---

١) انظر: ابن جني، الخصائص جـ١ صـ٧٨.
٢) سورة الكهف، آية ٦٠.
٣) الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، جـ١٥ صـ٣١١، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذكر ابن جني أن الفعل المحذوف في هذه التراكيب لم يُرْفَضْ "لثقله بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه ومؤدٍ تأديته"[1].

ولا يجوز توكيد الفعل المحذوف لدلالة الحال والمشاهدة عليه، لأن التوكيد يناقض الحذف، ومن ثم لا يجوز أن تقول عند رؤية من سدد سهما: إصابةً القرطاس والله، ولا قتلا زيداً والله

وذلك لأن "الفعل هنا قد حذفته العرب، وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه، فلو أكدته لنقضت الغرض، لأنّ في توكيده تثبيتا للفظه المختزل، ورجوعا عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه"[2].

ب) حذف المبتدأ:

قد ترى صورة شخص تعرفه فتقول حينئذ: زيد والله

والتقدير: هذا زيد والله ،فتحذف المبتدأ لدلالة قرينة المشاهدة عليه وقيامها مقامه، وقد يقوم الشم أو اللمس أو السمع أو غير ذلك من قرائن الحال مقام المبتدأ المحذوف، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله "باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبنى عليه مظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي

كأنك قلت ذاك عبد الله وربي أو هذا عبد الله أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي، أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيدٌ أو المسكُ

أو ذقت طعاماً فقلت: العسلُ ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت عبد الله كأن رجلا قال مررت برجل راحم للمساكين بار بوالديه فقلت فلانٌ والله "[3].

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٧٨.
٢) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٨٣.
٣) سيبويه: الكتاب، جـ٢ صـ١٢٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً: قرينة العرف والعادة

قرينة العرف والعادة إحدى قرائن الحال والمقام المسوغة للحذف وقرائن العرف وضوابطه معتد بها حتى عند الأصوليين في علوم الشريعة فهم يعتدون بالعرف ما لم يتعارض مع النص، وهو يشمل العرف الاجتماعي والديني والعادات المستقرة في المجتمع، ومن قبيل ذلك:

أ) حذف الحال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[1]

والتقدير فمن شهده مسلما صحيحا بالغا إلى غير ذلك مما تقتضيه أحكام الدين فيما يتعلق بالصوم، فحذفت الحال مسلما صحيحا بالغا هنا لقيام الحال والمقام مقامها وسده مسدها.

وقد علق ابن جني على هذه الآية قائلاً: "أي: فمن شهده صحيحا بالغا، فطريقته أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفا، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد ..... دونها لما جاز حذف الحال على وجه"[2].

ب) حذف الصفة:

قد تحذف الصفة لدلالة الحال والعرف عليها ولعل من قبيل ذلك قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾[3]فحذف شبه الجملة الواقع صفة لـ "فئة" لتقييدها و تحديدها، والتقدير: "إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً مِنْ أَعْدَائِكُمُ الْكُفَّارِ، وَكَذَا الْبُغَاةِ فِي الْقِتَالِ فَاثْبُتُوا لَهُمْ، وَلَا تَفِرُّوا مِنْ أَمَامِهِمْ - وَلَمْ يَصِفِ الْفِئَةَ لِلْعِلْمِ بِوَصْفِهَا مِنْ قَرِينَةِ الْحَالِ، وَهِيَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُقَاتِلُونَ إِلَّا الْكُفَّارَ أَوِ الْبُغَاةَ"[4]

---

١) سورة البقرة آية ١٨٥.
٢) الخصائص جـ١ صـ٣١٣.
٣) الأنفال آية ٤٥.
٤) رضا، محمد رشيد علي: تفسير المنار، جـ١٠ صـ٣٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً: قرائن الملاحظة والإستقصاء

أهم هذه القرائن قرينة كثرة الاستعمال وهي إحدى قرائن الحال والمقام لأنها قائمة على الملاحظة والإحصاء، ومن قبيل الحذف نظرا لكثرة الاستعمال ما يأتي:

أ) حذف ناصب المنادى:

المنادى منصوب عند البصريين بفعل محذوف وجوبا نظرا لكثرة استعماله ، يقول ابن هشام "يا عَبْدَ الله أصله: يا أدعو عبد الله فـ "يا" حرف تنبيه وأدعو فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار وفاعله مستتر وعَبْدَ الله مفعول به ومضاف إليه ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوْجَبُوا فيه حذف الفعلِ اكتفاء بـأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثاني الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائمِ مَقَامَهْ وهو يا وأخواتها "[1]

ب) حذف الفعل وجوبا في بعض الأمثال:

كقولهم: "الكلاب على البقر، أي أرسل، و: أحشفا وسوء كيلة أي أتجمع حشفا، و: كل شئ ولا شتيمة حر، أي اصنع كل شئ ولا ترتكب شتمية حر، وما شاكل ذلك كثير وقد ذكر الرضي أن "وجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها، لكونها أمثالا أو كالمثل في كثرة الاستعمال"[2].

جـ) حذف الفعل في القسم

باء القسم ومجرورها في نحو :"بالله" متعلقة بفعل محذوف،بسبب كثرة الاستعمال فإن قيل كيف جاز في القسم أن تقول : بالله ، مقدراً فعلا محذوفا يتعدى بالباء ، ولا يجوز أن تقول، بزيد ، وأنت تريد : مررت بزيد ؟ فقد أجاب عن ذلك أبو الحسن الوراق بقوله: "إنما ساغ ذلك في القسم لأنه كثير الدور في كلامهم، ومع ذلك فإنه يحتاج إلى جواب ، فصار افتقاره إلى الجواب كالعوض من حذف الفعل مع كثرة الاستعمال"[3].

---

١) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، صـ٣٧٢، القاهرة، دار الأنصار، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٧٨.

٢) الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، جـ١ صـ٣٤٣.

٣) الوراق: علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، صـ٢١٣، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة لأولى، ١٩٩٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

تندرج مسوغات الحذف في البنية والتركيب تحت نوعين رئيسين من القرائن هما:

١) قرائن السياق اللغوي

٢) قرائن الحال والمقام

أما قرائن السياق اللغوي فمتعددة متنوعة أهمها:

- **وجود ما يفسر المحذوف**، حيث يُسَوِّغُ وجودُ المفسِّرِ حذفَ كثيرٍ من العناصر على مستوى البنية والتركيب اكتفاء بدلالة المُفَسِّرِ، ومن قبيل ذلك حذف الفعل في قوله تعالى: "إذا السماء انشقت"، وقوله "إن امرؤ هلك"، وقد يسوغ وجود المفسر حذْفَ الجملة مثلما يقع في باب الاشتغال نحو: زيداً ضربته.
- **وجود ما ينوب عن المحذوف:** تسمح العربية بحذف بعض العناصر اتكاءً على نيابة بعض عناصر التركيب عنها، والقيام بوظيفتها مثلما يحدث عند حذف تاء الافتعال وإبدال الطاء محلها على مستوى البنية في نحو: اصطبر، ويقع ذلك في التراكيب أيضاً ومنه نيابة المصدر عن الجملة الفعلية في نحو: ضرباً زيداً، وما زيد إلا سيرا، ونيابة المفعول به عن الفاعل، والصفة عن الموصوف، والمضاف عن المضاف إليه، كما في قوله تعالى "واسأل القرية"، وقد تُحْذَفُ الجملُ وتنوب الحروف عنها، فـ"هل" نائبة عن استفهم، و"يا" نائبة عن أدعو في النداء، و"أما" تنوب عن مهما يكن من شيء.
- **الحمل على المعنى والمقابل والنظير:** تحذف بعض العناصر حملا لها على معنى بعينه، أو على مقابل أو نظير لها، ومن قبيل هذا الحذف في البنية، حذف همزة "أفعل" من المضارع المسند للمتكلمين والغائب حملا على حذفها حال إسنادها للمتكلم نحو: أكرم، وقد تحذف تاء التأنيث حملا للمؤنث على معنى المذكر، كقوله

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعالى فمن جاءه موعظة من ربه، حملا لموعظة على معنى واعظ، إلى غير ذلك من صور الحذف.

- **التعويض**: تحذف بعض العناصر من تراكيبها اكتفاء بوجود عوض منها، ومن قبيل ذلك حذف "ياء" تفعيل من مصدر الثلاثي المضعف العين، نحو "تربية"، وحذف "ألف" إفعال من مصدر أفعل المعتل العين، نحو إقامة، وقد يحذف الفعل على مستوى التركيب ويعوض عنه بـ"ما"، كما في نحو: أما أنت منطلقا.
- **العوارض**: تؤدي العوارض إلى حذف بعض عناصر التركيب، تلبية لمقتضيات العارض، وأهم هذه العوارض الجزم، وبسببه تحذف لام المضارع المعتل، والنون في الأفعال الخمسة، ومن هذه العوارض أيضاً الترخيم، والتعريف بـ"أل"، والإضافة التي يحذف بسببهما التنوين، ويؤدي عروض النسبة إلى حذف الألف والنون عند النسبة إلى خراسان، وإلى حذف ياء فعيل، وتاء التأنيث عند النسب إلى مكة ونحو ذلك.
- **سبق الذكر**: سبق الذكر من القرائن الهامة المسوغة للحذف، ومن قبيل ذلك حذف المبتدأ أو الخبر لسبق ذكره، كقولك "محمد" جواب لـ "من عندك؟"، و"عندي" جواب لـ"أين محمد"، وحذف المعطوف لسبق ذكره كما في قولهم: راكب الناقة طليحان، وحذف جواب الشرط لسبق ذكره أو ذكر ما يدل عليه، نحو: أكرمك إن أكرمتني، ومنه حذف فعل الشرط لسبق ذكره أو ذكر ما يدل عليه، نحو: افعل كذا وإلا عاقبتك، والأصل وإلا تفعل عاقبتك، ومنه حذف جواب ما تأخر من شرط أو قسم حل اجتماعهما، لدلالة جواب ما تقدم عليه، ولهذا الحذف عدة صور موضحة في ثنايا البحث.
- **وجود ما يسد مسد المحذوف**: قد تحذف بعض العناصر من تراكيبها اكتفاء بوجود ما يسد مسدها ويقوم مقامها، ويؤدي وظيفتها، ومن قبيل ذلك حذف خبر المبتدأ لسد جواب القسم مسده، نحو: لعمرك لأعاقبن زيدا، ومنه أيضا حذف خبر المبتدأ لسد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحال مسده، نحو ضربي زيداً مسيئا، أو لسد المفعول به مسده، نحو: إنما العامري عمامته أو لسد المصدر مسده، نحو: زيدا سيرا سيرا، إلى غير ذلك من صور الحذف وأنماطه.

- **التخلص من التقاء الساكنين:** التخلص من التقاء الساكنين إحدى القرائن التي توجب الحذف في الأبنية والتراكيب ومن قبيل ذلك حذف إحدى الواوين عند بناء اسم المفعول من قال ونحوه، ومن الحذف في التراكيب حذف عين المضارع المعتل العين، نحو يقول ويميل عند جزمه، وغير ذلك من صور الحذف، الواقع للتخلص من التقاء الساكنين.

وأما قرائن الحال والمقام، فأهمها:

- **قرائن الحس والمشاهدة:** وهي قرائن تعتمد على الحواس الخمسة، من مشاهدة وسمع وشم ولمس وتذوق، ونحو ذلك، حيث تحذف بعض العناصر أحيانا اتكاء على قرينة المشاهدة، كحذف الفعل في قولك للقادم إليك: خير مقدم، وللزائر: أهلا وسهلا، ولمن رأيته يرمي سهما: زيداً، أي أصبت زيد أو نحو ذلك.
- **قرائن العرف والعادة:** وهي القرائن المرتبطة بالأعراف الاجتماعية والدينية والعادات والموروثات المستقرة في المجتمعات، كحذف الحال في قوله تعالى: "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" أي: فمن شهده مسلما عاقلا بالغا، أو نحو ذلك مما يفهم من السياق الديني.
- **قرائن الملاحظة والاستقصاء:** وأهمها قرينة كثرة الاستعمال التي تسوغ حذف كثير من العناصر اللغوية، كحذف الفعل الذي تنوب عنه "يا" في النداء نظراً لكثرة الاستعمال، وحذف الفعل في القسم في نحو: بالله، والأصل أقسم بالله، فحذف الفعل لكثرة الاستعمال، إلى غير ذلك من صور الحذف وأنماطه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصادر والمراجع

الألوسي — شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي ت.١٢٧٠ هـ
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ابن الأنباري — أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ٥١٣ – ٥٧٧ هـ
الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، ومراجعة رمضان عبد التواب، القاهرة، الناشر مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

البغدادي — عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠- ١٠٩٣) هـ
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٧.

الثعالبي — أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ٣٥٠ – ٤٢٩ هـ
التمثيل والمحاضرة، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.

ابن جني: — أبو الفتح عثمان ت٣٩٢ هـ
أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ، بيروت، دار الهدى للطباعة و النشر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبو حيان
محمد بن يوسف ت٧٥٤ هـ.
ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق رجب محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

رضا
محمد رشيد علي
تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠

الرضي
رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ت٦٨٦هـ
شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن و آخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

الزمخشري
أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ت. ٥٣٨هـ
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

ابن السراج
أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي ت ٣١٦ هـ
الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٩٩٦.

السمين الحلبي
أحمد بن يوسف ت٧٥٦هـ
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط، جـ١٠ صـ٤٩١، دمشق، دار القلم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠ هـ
الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة، الناشر مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.

السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١.
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩.
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٨.

الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ت ٧٩٠ هـ
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج٦ تحقيق عبد المجيد قطامش، وج٢ وج٩ تحقيق محمد البنا، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، الناشر جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،٢٠٠٧.

الصبان محمد بن علي ت١٢٠٦ هـ
حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ٦٩٨ – ٧٦٩هـ
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٨.
المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، مكة المكرمة، جامعة أم القرى،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية ٢٠٠١.

الفخر الرازي محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري ٥٤٤- ٦٠٤ هـ

تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتح الغيب، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

الفـــــــــــراء أبو زكريا يحيى بن زياد ت. ٢٠٧هـ

معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٨٠.

ابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك الأنصاري ت٦٧٢ هـ

ألفية ابن مالك في النحو والصرف، القاهرة، مكتبة القاهرة، د.ت.

شرح الكافية الشافية تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

المبرد أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ٢١٠ – ٢٨٥ هـ

المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، مصر، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي١٩٧٩.

المناوي محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي ١٠٣١ هـ

فيض القدير شرح الجامع الصغي للسيوطي، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٩٧٢.

ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ت.٧١١ هـ

لسان العرب، القاهرة، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة وهي طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني ت ٥١٨ هـ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجمع الأمثال تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٥م.

ناظر الجيش

محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ت ٧٧٨ هـ.

شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

النسفي

أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود

تفسير النسفي، تحقيق مروان الشعار، بيروت، دار النفائس، ٢٠٠٥.

ابن هشام

أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ت٧٦١ هـ

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الأنصار، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٧٨.

الوراق

أبو الحسن محمد بن عبد الله

علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، صـ٢١٣، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة لأولى، ١٩٩٩.

ابن يعيش

موفق الدين يعيش بن علي يعيش النحوي ت٦٤٣ هـ.

شرح المفصل، بيروت، ط. عالم الكتب، مكتبة المتنبي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner